رابعًا
الفلسفة المعاصرة

نظرة في فلسفة الاستثناء
عند الفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبين

د. مصطفى كمال المعاني(*)

د. رائد عبدالجليل العواودة(**)

د. محمد عبدالهادي الجازي(***)

الملخص

يعرض الفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبين مشكلة «الاستثناء» أو «الحالة الطارئة» التي هي في أصلها صعبة الإدراك أو الفهم.

حالة (الاستثناء) أو (حالة الطوارئ)، كما هي معروفة في واقعنا الحالي، هي الحالة التي تعلق فيها القوانين في البلاد، ويعلق العمل بالدستور بسبب حالة ضرورة واقعة في البلاد.

يسأل أغامبين سؤالًا جوهريًا حول من يملك السيادة في الدولة الحديثة؟ هل الشعب الممثل بالمجلس التشريعي (البرلمان) أم الدولة في سلطتها التنفيذية والتي تملك تعليق القانون والدستور بحالات الاستثناء؟

ويناقش أغامبين وفقيه القانون الدولي وأبرز منظريه كارل شميت، حول نظرية السيادة وحالة التلازم الجوهري بين حالة (الاستثناء) والسيادة، من خلال وضع تعليق الدستور بيد السيادة.

ويرى أغامبين أن فقهاء ومشرعي ومنظري القانون يأخذون مسألة (حالة الاستثناء)

(*) أستاذ مساعد - جامعة الحسين بن طلال - الأردن.
(**) مدرس في وزارة التربية والتعليم - الأردن.
(***) أستاذ مساعد جامعة الحسين بن طلال - الأردن.

كحالة عابرة لا تشكل مسألة أصيلة في القانون، فضلًا عن التأكيد حول أن حالة الضرورة التي تتعلق بها حالة (الاستثناء) لا يمكن أن تكون قانونية.

لا يمكن الجزم بأن حالة (الاستثناء) هي حالة قانونية بحتة أو سياسية بحتة ما يجعلها صعبة التعريف، كما يحدث في حالات الثورات والمقاومة، لتعرف بأنها تلك الحالة التي يسهل فيها تبرير أفعال صاحب السلطة أو السيادة للحفاظ على النظام القانوني، وكأنها كما يقول أغامبين تعليق القانون لأجل القانون.

دراسة أغامبين تقع على حدود التماس بين القانون والسياسة وحياة الناس اليومية متتبعة منذ بداية التاريخ حتى يومنا هذا، ليصل أغامبين في نهاية المطاف إلى الأفكار الأصيلة المتطلعة نحو مستقبل الديمقراطية ويلقي ضوءًا جديدًا على العلاقة الخفية التي تربط القانون بالعنف.

الكلمات المفتاحية:

جورجو أغامبين، حالة الاستثناء، حالة الطوارئ، الإنسان المستباح، القانون، الأحكام العرفية.

Abstract

The Italian philosopher Giorgio Agamben presents the problem of «exception» or «emergency» that is inherently difficult to grasp or understand.

The state of (exception) or (state of emergency), as it is known in our current reality, is the state in which the laws in the country are suspended, and the work of the constitution is suspended due to a state of necessity in the country.

Agamben asks a fundamental question about who holds sovereignty in the modern state? Are the people represented in the Legislative Council (Parliament) or the state in its executive authority, which has the right to suspend the law and the constitution with exceptions?

Agamben asks a fundamental question about who holds sovereignty in the modern state? Are the people represented in the Legislative Council (Parliament) or the state in its executive authority, which has the right to suspend the law and the constitution with exceptions?

Agamben and the jurist of international law and the most prominent theorists, Carl Schmidt, discusses the theory of sovereignty and the state of the intrinsic correlation between the state of (exception) and sovereignty, by placing the suspension of the constitution in the hands of the sovereign.

Agamben believes that jurists, legislators, and law theorists take the issue of (the state of exception) as a transient state that does not constitute an original issue in law, as well as the assertion that the state of necessity to which the state of (exception) relates cannot be legal.

It cannot be asserted that the state of (exception) is a purely legal or purely political state, which makes it difficult to define, as happens in cases of revolutions and resistance, to know that it is that state in which it is easy to justify the actions of the holder of power or sovereignty to maintain the legal system, as if, as Agamben says, a comment Law for the sake of law.

Tracing the history from the beginning of history to the present day, Agamben's study borders the seam between law, politics and people's daily life, ultimately bringing Agamben to original ideas looking toward the future of democracy and shedding new light on the hidden relationship between law and violence.

مقدمة

لطالما تحمس آخر المثاليين الألمان هيجل (١٧٧٠ - ١٨٣١) للحداثة ودافعَ عن مشروعها، مادحاً مبجلًا؛ بل يمكن اعتبار المتن الهيجلي في معظمه، باستثناء بعض التقويمات لتحاشي الضيف غير المرغوب فيه وأعدى أعداء الحداثة ألا وهو (العدمية)، باستثناء هذه التقويمات، فإن المتن الهيلجي يؤسس لصرح الحداثة كآخر مرحلة لتطور البشرية وتحقق منجزاتها الثلاثة: العقلانية، الذاتية، والحرية. إن زمن الحداثة في نظر هيجل زمن رضا وحكمة.[١]

لم يخل هيجل في قبره طويلًا، حتى أتت (عاصفة هوجاء) تطيح بأنظار هيجل وتلامذته من بعده في الحداثة، أتكلم عن الناعت لنفسه بـ (ديناميت)، الفيلسوف الألماني الشاب فريدريك نيتشه (١٨٤٤ - ١٩٠٠)، لقد عصف نيتشه بجلّ أقوال الهيجليين التي تذهب بأن زمن الحداثة إنما هو زمن تحقق (الحرية) و(الذاتية) و(العقلانية) في إطار (الدولة الكاملة المنسجمة الكونية)،

(١) محمد الشيخ: فكر الحداثة في فكر هيغل، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨، ص٣٩٨.

وبالتالي زمن تحقق (الحكمة) بما تعنيه من (تطور) و(رقي) و(تقدم) و(تحضّر)، ويُعدّ أقوم زمان في مسيرة البشرية.[١]

راح نيتشه يدك حصون هذا الادعاء، فتكلم عن (افتقاد الزمن الحاضر لكل قيمة أنّى كان شأنها)، إنه زمن انحطاط وتدهور لا رقي وازدهار، بل إن زمن القدامى، زمن اليونان والرومان، أعلى شأناً من هكذا الزمان الحاضر، ليس ثمة حكمة لزماننا الحاضر، فقط عبث وتخبّط، إنها ليست حداثة بل (بربرية حديثة)!

بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) ومن بعدها مباشرة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) بدا (نيتشه) محقًا في هجائه المستمر على المحدثين أو قل بلغته الهجومية (البرابرة المحدثين)؛ فها هي الحرب تزعزع أسس التفاؤل الليبرالي الذي ظن منذ زمن هيجل أن العالم، أو على الأقل أوروبا، يتجه سريعاً نحو حالة من الاطمئنان والسلام، وأن الشوارع ستصبح مضيئة وآمنة، وأن ظلامية القرون الوسطى تتبدد من جيل إلى جيل. إن حروب القرن العشرين، والتي لم يسبق لها مثيل في التدمير والقسوة على مدار التاريخ البشري برمته، دمرت هذا الوهم، وهم التمدن والتحضر والرقي والتسامح.[٢]

من داخل الحداثة ذاتها، هناك مَن بدأ في مراجعة الممارسات الغربية حول مسألة العالم والوجود بعامة، وحول مسألة السياسة بخاصة؛ ومشكلة الحداثة هي مشكلة سياسية في المقام الأول كما أكد ليو شتراوس، ولعل من أبرز هذه المراجعات النقدية، والتي تهمنا في سياقنا، تلك التي قام بها، ولا يزال يعمل عليها، المفكر الإيطالي جورجو أغامبين[٣] (١٩٤٢) من خلال رباعيته حول (الإنسان الحرام)،[٤] والذي يُعدُّ من أهم الفلاسفة الإيطاليين الذين

(١) محمد الشيخ: نقد الحداثة في فكر نيتشه، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨، ص٣٨.

(٢) إريك فروم: أزمة التحليل النفسي، ت: طلال عتريسي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٨، ص ٤٣.

(٣) جورجيو أجامبين (ولد بروما عام ١٩٤٢م)، فيلسوف إيطالي، حصل على درجة الدكتوراه في القانون من جامعة روما عام ١٩٦٥م عن أطروحة تتناول الفكر السياسي للكاتبة الفرنسية «سيمون فايل». أشرف على ترجمة الأعمال الكاملة للفيلسوف الألماني فالتر بنيامين من الألمانية إلى الإيطالية (١٩٧٩-١٩٩٤). ويشغل الآن منصب أستاذ فلسفة الجمال بكلية العمارة بفينيسيا. أهم أعماله: (Il linguaggio e la morte - بالعربية: اللغة والموت)، و(رباعية homo sacer- بالعربية: الإنسان الحرام).

(٤) أغامبين، جورجو، ٢٠١٥، حالة الاستثناء، ت: ناصر إسماعيل، القاهرة: مدارات للأبحاث والنشر.

سطع نجمهم في الفلسفة المعاصرة في الآونة الأخيرة، خصوصاً في الفلسفة السياسية، وذلك من خلال مفهوم بات يستعمل اليوم على نطاق واسع، كمفهوم أساسي في توصيف الوضع السياسي المعاصر، ألا وهو مفهوم (**حالة الاستثناء**)[١]. وهو نفسه العنوان الذي يحمله الكتاب الذي ظهر بُعيْدَ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبالتالي كما لاحظت جوليانا سوكوتو، واضعة مقدمة الكتاب، أنه يبدو كرد فعل على حالة الاستثناء التي أعلنها جورج بوش، عندما أنشأ معسكر غوانتانامو كسجن خاص واستثنائي للتعامل مع الإرهابيين، غير أن قيمة الكتاب تتجاوز بكثير مجرد الارتباط بإجراء سياسي خاص فرضته الوقائع والأحداث. ثمة شيء يقع في عمق الأنظمة الديمقراطية، شيء ينمو في أحشائها مثل الدودة في الثمرة. وهو ينذر بإمكان انهيار مدوٍ لهذه الأنظمة.

يستدعي جورجيو أغامبين العديد من التخصصات، مثل علم الاجتماع والفلسفة والتاريخ والقانون، كل ذلك لكي يقول لنا إن ما اعتبر حالة استثناء لم يكن بالفعل كذلك، بل هو القاعدة الأساسية التي ميزت الحضارة الغربية، وبالخصوص خلال المرحلة الحديثة منها. ولكن ماذا يقصد أغامبين بحالة الاستثناء، وبأي معنى يكون الفعل القائم على الحجز والإقصاء والاستبعاد هو المميز لطبيعة الممارسة السياسية الديمقراطية؟ كل هذا وأكثر يدفعك إلى التعرف على حالة الاستثناء، وسماتها وتجلياتها ومعايير تحديدها، وكيف نشأت وكيف تطبق، وما حدود سيادة القانون، وما طبيعة هذه السيادة؟

تاريخية الاستثناء[٢]

إن القانون الصادر في ٩ أغسطس بفرنسا والذي تم تقييده جزئيًا بموجب قانون ٤ أبريل ١٨٧٨، نص على أنه يمكن الإعلان عن حالة الاستثناء السياسية من قبل البرلمان أو من قبل رئيس

(١) حالة الاستثناء «الإنسان الحرام ١، ٢»: تأليف: جورجو أغامبين، تقديم: جوليانا سكوتو، ترجمة، تحقيق: ناصر إسماعيل - ساري حنفي- الناشر: مدارات للأبحاث والنشر، تاريخ النشر: ٠١/ ٠١/ ٢٠١٥. هذا هو النص الأول في العربية للفيلسوف الإيطالي جورجو أغامبين. وحالة الاستثناء هو الجزء الأول من الكتابِ الثاني في رباعية (الإنسان الحرام) التي تشتمل -حتى الآن- على سبعة مجلدات كتبها أغامبين، بشكلٍ تدريجي غير منتظِم، خلال فترة زمنية طويلة امتدت لعقدين.
انظر: الإنسانية تعيش (حالة طوارئ) الفاهم محمد- الخميس ١٤ مارس ٢٠١٩.

(٢) حالة الاستثناء «الإنسان الحرام: جورجو أغامبين، تقديم: جوليانا سكوتو، ترجمة، تحقيق: ناصر إسماعيل - ساري حنفي- الناشر: مدارات للأبحاث والنشر، ص٣٩-٩٣.وموجز تاريخي عن حالة الاستثناء:: =

الدولة في حالة وجود خطر وشيك يهدد الأمن الخارجي أو الداخلي. وقد لجأ نابليون الثالث عدة مـرات إلى هذا القانون، وبمجرد تنصيبه في السـلطة في يناير ١٨٥٢، قام بنقل السـلطة الحصرية لإعلان حالة الاسـتثناء إلى رئيس الدولة. تزامنت الحرب الفرنسية البروسية والتمرد الذي عرفته الكومونـات مع تعميم غير مسـبوق لحالة الاسـتثناء، التي أعلنت في أربعين مقاطعة واسـتمرت في بعضهـا حتـى عام ١٨٧٦. وعلى أسـاس هـذه التجارب، وبعد الانقلاب الفاشـل الـذي قام به (ماكماهـون) في أيار/ مايو ١٨٧٧، عُدِّل القانون سـنة ١٨٤٩ لينص على أنه لا يمكن إعلان حالة الاستثناء إلا بقانون وفي حالة لم يكن مجلس النواب منعقداً، يدعو رئيس الدولة البرلمان إلى عقد دورة في غضون يومين في حالة وقوع (خطر وشيك ناجم عن حرب أجنبية أو تمرد مسلح)[1].

تزامنـت الحرب العالمية الأولى مع حالة اسـتثنائية دائمة في غالبية البلدان المتحاربة. ففي ٢ غشـت ١٩١٤، أصـدر الرئيس الفرنسي (بوينكاريه) مرسـومًا يضع البـلاد بأكملها في حالة اسـتثناء، وتم تحويل هذا المرسـوم إلى قانون من قبل البرلمان بعد يومين. وظلت حالة الاستثناء سـارية المفعول حتـى ١٢ أكتوبر ١٩١٩. وعلى الرغم من أن نشـاط البرلمان، الذي عُلِّق خلال الأشـهر السـتة الأولى من الحرب، اسـتؤنف في كانـون الثاني/ ينايـر ١٩١٥، فـإن العديد من القوانين التي صدرت كانت، في الحقيقة، تنازلا من السـلطة التشريعية إلى السـلطة التنفيذية، مثـل قانون ١٠ شـباط/ فبرايـر ١٩١٨، الذي منح الحكومة سـلطة مطلقة لتنظيـم إنتاج المواد الغذائية والاتجار بها بموجب مرسوم. وكما لاحظ (تينستن)، فقد تحولت السلطة التنفيذية بهذه الطريقـة إلى جهاز تشريعـي بالمعنى المادي للمصطلح. على أي حـال، خلال هذه الفترة أصبح التشريع الاسـتثنائي بموجب مرسـوم تنفيذي ذو طبيعة حكومية والذي أصبح الآن مألوفا تماما بالنسبة لنا، وممارسة منتظمة في الديمقراطيات الأوروبية.

وكما هو متوقع، اسـتمر توسع سلطات السـلطة التنفيذية في المجال التشريعي بعد انتهاء الأعمال العدائية، ومن المهم أن الطوارئ العسكرية قد تحولت إلى حالة الطوارئ الاقتصادية (مع اسـتيعاب ضمني بين الحرب والاقتصاد). في يناير ١٩٢٤، في وقت الأزمة الخطيرة التي تهدد اسـتقرار عملة (الفرنك)، طلبت حكومـة (بوينكاريه) صلاحيات كاملة على المسـائل ذات

= جورجيـو أجامـبن، ترجمة: محمد ضريف: محمد ضريف باحث في القانـون العام/ جامعة محمد الخامس/ الرباط. -الأحد ٥ أبريل ٢٠٢٠.

(١) (قانون ٣ نيسان/ أبريل)، المادة ١٨٧٨. ١.

الطبيعة المالية. وبعد نقاشات مستفيضة ومريرة اعتبرت المعارضة أن ذلك يعني تخلي البرلمان عن سلطاته الدستورية. فقد تم تمرير القانون في ٢٢ مارس/ آذار، مع تحديد صلاحيات الحكومة الخاصة بأربعة أشهر. وتم طرح تدابير مماثلة للتصويت في عام ١٩٣٥ من قبل حكومة (لافال)، التي أصدرت أكثر من خمسمائة مرسوم (بموجب قوة القانون) من أجل تجنب تخفيض قيمة الفرنك. لقد عارضت المعارضة اليسارية، بقيادة ليون بلوم، بشدة هذه الممارسة (الفاشية) ولكن من المهم أنه بمجرد أن تولى اليسار السلطة مع الجبهة الشعبية، طلب من البرلمان في يونيو ١٩٣٧ صلاحيات كاملة من أجل خفض قيمة الفرنك، وفرض السيطرة على الصرف، وفرض ضرائب جديدة.

وكما لوحظ، فإن هذا يعني أن الممارسة الجديدة للتشريع بموجب المرسوم التنفيذي من طرف الحكومة الذي بدأ العمل به خلال الحرب، أصبح الآن ممارسة مقبولة من جميع الأطراف السياسية. ففي ٣٠ يونيو ١٩٣٧، تم منح السلطات إلى حكومة Chautemps، حيث حصل (إدوارد داليلر) في ١٠ أبريل ١٩٣٨ من البرلمان على صلاحيات استثنائية للتشريع بمرسوم من أجل التعامل مع كل من تهديد ألمانيا النازية والأزمة الاقتصادية. ولذلك يمكن القول إنه حتى نهاية الجمهورية الثالثة كانت الإجراءات العادية للديمقراطية البرلمانية معلقة.

عندما ندرس ولادة ما يسمى بالأنظمة الديكتاتورية في إيطاليا وألمانيا، من المهم ألا ننسى هذه العملية المتزامنة التي حولت الدساتير الديمقراطية بين الحربين العالميتين، وتحت ضغط نموذج حالة الاستثناء، بدأت الحياة السياسية الدستورية للمجتمعات الغربية بكاملها تتخذ تدريجياً شكلاً جديداً، ربما لم يصل حتى اليوم إلى تطوره الكامل. ففي دجنبر ١٩٣٩، بعد اندلاع الحرب، حصلت حكومة (داليار) على سلطة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان الدفاع عن الأمة بموجب مرسوم. وظل البرلمان منعقداً بعدما عُلِّق لمدة شهر من أجل حرمان البرلمانيين الشيوعيين من حصانتهم، وكانت جميع الأنشطة التشريعية تقع بقوة في أيدي السلطة التنفيذية. وبتولي المارشال (بيتين) السلطة، كان البرلمان الفرنسي ظلاً لنفسه. ومع ذلك، فإن التعديل الدستوري الصادر في ١١ يوليو ١٩٤٠ منح رئيس الدولة سلطة إعلان حالة الاستثناء في جميع أنحاء الإقليم الوطني (الذي كان يحتله الجيش الألماني جزئياً في ذلك الوقت).

يتم تنظيم حالة الاستثناء في الدستور الحالي، بموجب المادة ١٦، التي اقترحها (ديغول). وتنص المادة على أنه يجوز لرئيس الجمهورية أن يتخذ جميع التدابير اللازمة عندما تكون

مؤسسات الجمهورية، واستقلال الأمة، وسلامة أراضيها، أو تنفيذ التزاماتها الدولية مهددة على محمل الجد وعلى الفور، ويتوقف العمل المنتظم للمؤسسات الدستورية. ففي نيسان/ أبريل ١٩٦١، خلال الأزمة الجزائرية، لجأ ديغول إلى المادة ١٦ على الرغم من أن أداء المؤسسات العمومية لم يتوقف. ومنذ ذلك الوقت، لم يتم الاحتجاج بالمادة ١٦ مرة أخرى، ولكن، وفقا للاتجاه المستمر في جميع الديمقراطيات الغربية، استعيض تدريجيا عن إعلان حالة الاستثناء بشكل معمم وغير مسبوق كنموذج للأمن وبوصفه الأسلوب العادي للحكم.

إن تاريخ المادة ٤٨ من دستور (فايمار) منسوج بإحكام في تاريخ ألمانيا بين الحروب لدرجة أنه من المستحيل فهم وصول هتلر إلى السلطة دون تحليل استخدامات وإساءة استخدام هذه المادة أولاً في السنوات بين عامي ١٩١٩ و١٩٣٣. وكانت سابقتها المباشرة هي المادة ٦٨ من دستور (بسمارك)، التي منحت الإمبراطور، في الحالات التي تعرض فيها إلى التهديد للأمن العام في إقليم الرايخ، سلطة إعلان حالة الحرب، التي اتبعت شروطها وقيودها الشروط المنصوص عليها في القانون البروسي الصادر في ٤ يونيو ١٨٥١ التي تتعلق بحالة الاستثناء. ففي خضم الفوضى وأعمال الشغب التي أعقبت نهاية الحرب، صوت نواب الجمعية الوطنية على المادة ٤٨ من الدستور الجديد التي تم بموجبها منح الرايخ سلطات طوارئ واسعة للغاية، وقد نصت على: (إذا كان الأمن والنظام العام مهدد فإن الرايخ الألماني، يجوز له اتخاذ التدابير اللازمة لإعادة الأمن والنظام العام، بمساعدة القوات المسلحة إذا لزم الأمر. ولهذه الغاية، يجوز له أن يعلق كلياً أو جزئياً الحقوق الأساسية المنصوص عليها في المواد ١١٤ و١١٥ و١١٧ و١١٨ و١٢٣ و١٢٤ و١٥٣.)

وأضافت المادة أن القانون سيحدد بالتفصيل الشروط والقيود التي يتعين بموجبها ممارسة هذه السلطة الرئاسية. وبما أن هذا القانون لم يصدر قط، فإن سلطات الرئيس الطارئة ظلت غير محددة إلى الحد الذي لم يستخدم فيه المنظرون بانتظام عبارة (ديكتاتورية رئاسية) في إشارة إلى المادة ٤٨، في عام ١٩٢٥، كتب المفكر القانوني (كارل شميت) أنه لم يكن هناك دستور على وجه الأرض قد شرّع بسهولة انقلاباً كما فعل دستور فايمار. وباستثناء وقفة نسبية بين عامي ١٩٢٥ و١٩٢٩، استخدمت حكومات الجمهورية باستمرار المادة ٤٨، فأعلنت حالة الاستثناء وأصدرت مراسيم طوارئ في أكثر من مائتين وخمسين مناسبة؛ من بين أمور أخرى، استخدموها لسجن الآلاف من المناضلين الشيوعيين وإنشاء محاكم خاصة خول إليها النطق بأحكام الإعدام.

إن حالة الاستثناء التي وجدت ألمانيا نفسها أمامها خلال رئاسة (هيندينبورغ) كان لها ما يبررها فقد اعتبر (كارل شميت) أن الرئيس تصرف كـ (حارس للدستور)؛ ولكن نهاية جمهورية فايمار تثبت بوضوح أن (الديمقراطية المحمية) ليست ديمقراطية على الإطلاق، وأن نموذج الديكتاتورية الدستورية يعمل بدلاً من ذلك كمرحلة انتقالية تؤدي حتماً إلى إقامة نظام شمولي. وبالنظر إلى هذه السوابق، فإن دستور الجمهورية الاتحادية لم يذكر حالة الاستثناء. ومع ذلك، في ٢٤ يونيو ١٩٦٨، أقر (الائتلاف العظيم) المشكل من الديمقراطيين المسيحيين والديمقراطيين الاجتماعيين قانونًا لتعديل الدستور أعاد تقديم حالة الاستثناء التي تعرف باسم (حالة الضرورة الداخلية)، ولأول مرة في تاريخ المؤسسة، تم الإعلان عن حالة الاستثناء ليس فقط لحماية النظام العام والأمن، ولكن للدفاع عن (الدستور الليبرالي الديمقراطي). عند هذه النقطة، أصبحت الديمقراطية المحمية هي القاعدة.

في يوم ٣ غشت ١٩١٤، منحت الجمعية الاتحادية السويسرية المجلس الاتحادي (سلطة غير محدودة لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمن وسلامة وحياد سويسرا). هذا العمل غير العادي - الذي بموجبه منحت دولة غير متحاربة صلاحيات للسلطة التنفيذية التي كانت أكثر اتساعاً وغموضاً من تلك التي تلقتها حكومات البلدان المشاركة مباشرة في الحرب - هو موضع اهتمام بسبب المناقشات التي أثارتها في الجمعية نفسها وفي المحكمة الاتحادية السويسرية عندما اعترض المواطنون واعتبروا أن القانون غير دستوري. لكن الفقهاء السويسريون عملوا على شرعنة حالة الاستثناء باعتبارها مسألة دستورية، خاصة المادة ٢ التي تنص على ما يلي: إن هدف الاتحاد هو ضمان استقلال الوطن ضد الأجنبي والحفاظ على الهدوء الداخلي والنظام. من خلال هذا يتضح أن نظرية حالة الاستثناء ليست بأي حال من الأحوال سوى الإرث الحصري للتقليد المناهض للديمقراطية.

وفي إيطاليا، يكتسي تاريخ حالة الاستثناء وحالتها القانونية أهمية خاصة فيما يتعلق بالتشريعات الصادرة عن مراسيم الحكومة التابعة للسلطات التنفيذية الطارئة (ما يسمى بالمراسيم القانونية). وفي الواقع، يمكن للمرء أن يقول، من وجهة النظر هذه، إن إيطاليا تعمل كمختبر قانوني سياسي حقيقي وسليم لتنظيم العملية) التي تحول بموجبها المرسوم القانوني من أداة استثنائية للإنتاج المعياري إلى مصدر عادي لإنتاج القانون. ولكن هذا يعني أيضاً أن إحدى النماذج الأساسية التي تتحول من خلالها عملية التشريع من البرلمان إلى الحكومة قد تم

تفصيلها على وجه التحديد من قبل دولة كانت حكوماتها في كثير من الأحيان غير مستقرة. وعلى أي حال، فإن أهمية مرسوم الطوارئ في هذا السياق في المجال الإشكالي لحالة الاستثناء يُنظر إليه بوضوح.

لم يشر النظام الأساسي لألبرتين (مثل الدستور الجمهوري الحالي) إلى حالة الاستثناء. ومع ذلك، لجأت حكومات المملكة إلى إعلان حالة الحصار عدة مرات: في باليرمو والمقاطعات الصقلية في عامي ١٨٦٢ و١٨٦٦، وفي نابولي في عام ١٨٦٢، وفي صقلية ولونجيانا في عام ١٨٩٤، وفي نابولي وميلانو في عام ١٨٩٨، حيث كان قمع الاضطرابات دموياً بشكل خاص وأثار مناقشات ساخنة في البرلمان. لقد كان الإعلان عن حالة الاستثناء بمناسبة زلزال (ميسينا) و(ريجيو كالابريا) في ٢٨ ديسمبر ١٩٠٨ مجرد حالة مختلفة على ما يبدو. لم يتم الإعلان عن حالة الاستثناء لأسباب تتعلق بالنظام العام أي لقمع عمليات السطو والنهب التي أثارتها الكارثة؛ ولكن كحالة فرضتها كارثة الزلزال، وهو ما عبروا عنه الحقوقيين الإيطاليين بأن الضرورة هي المصدر الرئيسي للقانون.

وفي كل حالة من هذه الحالات، أُعلنت حالة الحصار بموجب مرسوم ملكي، و إن كان لا يتطلب مصادقة البرلمان عليه، فقد وافق عليه البرلمان دائماً، وكذلك مراسيم الطوارئ الأخرى التي لا صلة لها بحالة الاستثناء (ففي عامي ١٩٢٣ و١٩٢٤، تم تحويل عدة آلاف من المراسيم القانونية المعلقة الصادرة في السنوات السابقة إلى قانون). وفي عام ١٩٢٦، صدر قانون للنظام الفاشي ينظم صراحة مسألة المراسيم القانونية. وتنص المادة ٣ من هذا القانون على أنه عند تداول مجلس الوزراء، يمكن إصدار القواعد التي لها قوة القانون بموجب مرسوم ملكي.وعندما يتم التفويض للحكومة للقيام بذلك بموجب القانون، وفي الحالات الاستثنائية، التي تكون مطلوبة لأسباب الضرورة الملحة والمطلقة. ولا يخضع الحكم المتعلق بالضرورة والاستعجال لأي رقابة غير الرقابة السياسية للبرلمان. كان لا بد من عرض المراسيم المنصوص عليها في البند الثاني على البرلمان لتحويلها إلى قانون؛ ولكن تعليق عمل البرلمان التام أثناء حكم النظام الفاشي جعل هذا الشرط غير ضروري.

على الرغم من أن الحكومات الفاشية كانت أساءت استخدام مراسيم الطوارئ بشكل كبير لدرجة أن النظام نفسه رأي في سنة ١٩٣٩ أنه من الضروري الحد من انتشارها، فإن المادة ٧٧ من الدستور الجمهوري أنشأت باستمرارية فريدة من نوعها يمكن للحكومة أن تتبنى

في حالات استثنائية من الضرورة والطوارئ، يمكن للحكومة أن تعتمد (تدابير مؤقتة لها قوة القانون)، والتي كان لا بد من تقديمها في نفس اليوم إلى البرلمان والتي خرجت عن الواقع إذا لم يتم تحويلها إلى قانون في غضون ستين يوما من صدورها.

ومن المعروف جيدا أنه منذ ذلك الحين أصبحت ممارسة التشريع من طرف الحكومة بموجب مراسيم قانونية هي القاعدة في إيطاليا. ولم تصدر مراسيم طارئة في لحظات الأزمة السياسية فحسب، مما يتحايل على المبدأ الدستوري القائل بأن حقوق المواطنين لا يمكن تقييدها إلا بموجب القانون (انظر، على سبيل المثال، المراسيم الصادرة لقمع الإرهاب: المرسوم القانوني الصادر في ٢٨ آذار/ مارس ١٩٧٨، العدد ٥٩، الذي تحول إلى قانون ٢١ أيار/ مايو ١٩٧٨، العدد ١٩١ [ما يسمى بقانون مورو]، والمرسوم القانوني الصادر في ١٥ ديسمبر ١٩٧٩، رقم ٦٢٥، المحول إلى قانون ٦ فبراير ١٩٨٠، رقم ١٥)، ولكن المراسيم القانونية تشكل الآن الشكل العادي للتشريع لدرجة أنها وصفت بأنها «مشاريع قوانين معززة بالطوارئ المضمونة». وهذا يعني أن المبدأ الديمقراطي للفصل بين السلطات قد انهار اليوم وأن السلطة التنفيذية قد استوعبت في الواقع، جزئيا على الأقل، السلطة التشريعية. ولم يعد البرلمان الهيئة التشريعية ذات السيادة التي تتمتع بالسلطة الحصرية لإلزام المواطنين بموجب القانون: فهو يقتصر على التصديق على المراسيم الصادرة عن السلطة التنفيذية. من الناحية التقنية، لم تعد الجمهورية الإيطالية برلمانية، بل تنفيذية حاكمة. ومن المهم أنه على الرغم من أن هذا التحول في النظام الدستوري (الذي يجري اليوم بدرجات متفاوتة في جميع الديمقراطيات الغربية) معروف تماماً لدى الفقهاء والسياسيين، إلا أنه ظل دون أن يلاحظه المواطنون على الإطلاق. في اللحظة التي ترغب فيها في إعطاء دروس في الديمقراطية لمختلف التقاليد والثقافات، لا تدرك الثقافة السياسية للغرب أنها فقدت نفسها بالكامل.

يعتبر المفهوم القانوني الوحيد في انكلترا المماثل لمفهوم حالة الاستثناء الفرنسية هو مصطلح الأحكام العرفية؛ ولكن هذا المفهوم غامض لدرجة أنه قد وصف بحق بأنه اسم سيئ الحظ لتبرير القانون العام للأفعال التي تقوم بها الضرورة للدفاع عن الكومنولث عندما تكون هناك حرب داخل المملكة. هذا لا يعني أن شيئا مثل حالة الاستثناء لا يمكن أن يوجد. وفي قوانين التمرد، تقتصر سلطة التاج في إعلان الأحكام العرفية عموما على أوقات الحرب؛ ومع ذلك، فإنه ينطوي بالضرورة على عواقب وخيمة في بعض الأحيان بالنسبة للمدنيين الذين

وجدوا أنفسهم متورطين فعليا في القمع المسلح. وهكذا سعى (كارل شميت) إلى التمييز بين الأحكام العرفية والمحاكم العسكرية والإجراءات الموجزة التي لا تنطبق في البداية إلا على الجنود، من أجل تصورها على أنها إجراء وقائعي بحت وتقريبها من حالة الاستثناء: (على الرغم من الاسم الذي تحمله، فإن الأحكام العرفية ليست حقا ولا قانوناً بهذا المعنى، بل هي إجراء يسترشد أساساً بضرورة تحقيق غاية معينة).

لعبت الحرب العالمية الأولى دورا حاسما في تعميم الأجهزة التنفيذية الاستثنائية في انكلترا أيضا. وفي الواقع، وبعد إعلان الحرب مباشرة، طلبت الحكومة من البرلمان الموافقة على سلسلة من التدابير الطارئة التي أعدها الوزراء المعنيون، وتم تمريرها دون مناقشة تقريباً. وكان أهم هذه الأفعال قانون الدفاع عن المملكة في ٤ أغسطس/ غشت ١٩١٤، المعروف باسم DORA، الذي لم يمنح الحكومة سلطات واسعة لتنظيم اقتصاد زمن الحرب فحسب، بل نص أيضا على قيود خطيرة على الحقوق الأساسية للمواطنين (على وجه الخصوص، منح المحاكم العسكرية الولاية القضائية على المدنيين).

لقد شهد نشاط البرلمان خفوتا كبيرًا طوال مدة الحرب، تمامًا كما هو الحال في فرنسا.

إن المكان المنطقي والعملي لنظرية حالة الاستثناء في الدستور الأمريكي هو في الجدلية بين صلاحيات الرئيس وصلاحيات الكونغرس. وقد تبلورت هذه الجدلية تاريخياً (وبطريقة مثالية بدأت بالفعل غداة الحرب الأهلية) كصراع على السلطة العليا في حالة الطوارئ؛ أو كصراع على القرار السيادي بتعبير «كرل شميت» لاسيما في بلد يعتبر نفسه مهد الديمقراطية. يكمن الأساس النصي للنزاع قبل كل شيء في المادة ١ من الدستور، التي تنص على أنه لا يجوز تعليق امتياز أمر الحضور أمام المحكمة، إلا إذا كان في حالات التمرد أو الغزو التي تتطلب السلامة العامة «ولكن لا يحدد السلطة التي لها اختصاص البت في التعليق. وتكمن نقطة الصراع الثانية في آخر المادة ١ التي تعلن أن سلطة إعلان الحرب ورفع ودعم الجيش والبحرية تقع على عاتق الكونغرس والمادة ٢ التي تنص على أن يكون الرئيس هو القائد الأعلى للجيش والبحرية في الولايات المتحدة.

ووصلت هاتان المشكلتان إلى ذروتهما الحرجة في الحرب الأهلية (١٨٦١-١٨٦٥). عندما أصدر «لنكولن» مرسوماً يقضي برفع عدد الجيش إلى خمسة وسبعين ألف رجل وعقد

جلسة استثنائية للكونغرس في ٤ تموز/ يوليوز. في الأسابيع العشرة التي مرت بين ١٥ أبريل و٤ يوليو، عمل لنكولن في الواقع كديكتاتور مطلق، لهذا السبب أشار اليه كارل شميت في كتابه الديكتاتورية كمثال مطلق على «الديكتاتورية التفويضية». وفي ٢٧ نيسان/ أبريل سنة ١٨٦٢، وفي قرار أكثر أهمية من الناحية التقنية أوذن للجنرال في الجيش بتعليق أمر الحضور أمام المحكمة كلما رأي ذلك ضرورياً على طول الخط العسكري بين واشنطن وفيلادلفيا، حيث وقعت اضطرابات. وعلاوة على ذلك، استمر الحكم المطلق للرئيس في اتخاذ قرار بشأن التدابير الاستثنائية حتى بعد انعقاد الكونغرس (وهكذا، في ١٤ فبراير ١٨٦٢، فرض لينكولن الرقابة على البريد وأذان باعتقال واحتجاز الأشخاص المشتبه في كونهم يقومون بـ «ممارسات غير مخلصة وغير معقولة»).

وفي الخطاب الذي ألقاه أمام الكونجرس عندما انعقد يوم ٤ يوليو ١٨٦٢، برر الرئيس علنا تصرفاته بأنه صاحب سلطة عليا لانتهاك الدستور في حالة الضرورة.(سواء كانت قانونية بحتة أم لا)، كما أعلن أن التدابير التي اعتمدها قد اتخذت (في إطار ما يبدو أنه مطلب شعبي وضرورة عامة) وله اليقين بأن الكونغرس سوف يصادق عليها. كما صرح أيضا حتى القانون الأساسي يمكن انتهاكه إذا كان وجود الاتحاد والنظام القضائي ذاته على المحك.

من الواضح أنه في حالة الحرب يكون الصراع بين الرئيس والكونغرس نظرياً في الأساس. والحقيقة هي أنه على الرغم من أن الكونغرس كان يدرك تمامًا أن السلطات القضائية الدستورية قد تم انتهاكها، إلا أنه لا يمكنه أن يفعل شيئًا سوى المصادقة على تصرفات الرئيس، وفي ٢٢ سبتمبر ١٨٦٢، أعلن الرئيس تحرير العبيد سيتم من حلال صلاحياته وحدها، وبعد يومين، تم تعميم حالة الاستثناء في جميع أنحاء أراضي الولايات المتحدة، وأوذن باعتقال ومحاكمة أمام المحاكم العسكرية جميع المتمردين والمحرضين داخل الولايات المتحدة، وجميع الأشخاص الذي يعملون على معارضة التجنيد الطوعي، ومقاومة الميليشيات، أو كل من يقوم بممارسة خائنة، وتقديم المساعدات والراحة للمتمردين ضد سلطة الولايات المتحدة. عند هذه النقطة، كان رئيس الولايات المتحدة صاحب القرار السيادي بشأن حالة الاستثناء.

وفقا للمؤرخين الأميركيين، خلال الحرب العالمية الأولى تولى الرئيس وودرو ويلسون شخصيا صلاحيات أوسع من تلك التي ادعى ابراهام لينكولن. ومع ذلك، من الضروري تحديد أنه بدلاً من تجاهل الكونغرس، كما فعل لنكولن، فضل ويلسون في كل مرة أن يفوض

الكونغرس السلطات المعنية إليه. وفي هذا الصدد، فإن ممارسته للحكم أقرب إلى الممارسة التي ستسود أوروبا في نفس السنوات، أو إلى الممارسة الحالية، التي تفضل بدلاً من إعلان حالة الاستثناء إصدار قوانين استثنائية. على أي حال، من عام ١٩١٧ إلى عام ١٩١٨، وافق الكونغرس على سلسلة من الأفعال (من قانون التجسس في يونيو ١٩١٧ إلى قانون Overman الصادر في مايو ١٩١٨) التي منحت الرئيس السيطرة الكاملة على إدارة البلاد ولم تحظر فقط الأنشطة الخائنة (مثل التعاون مع العدو ونشر التقارير الكاذبة)، بل جعلت من بعض الممارسات جريمة مثل طباعة أو كتابة أو نشر أي لغة غير مخلصة أو بذيئة أو مسيئة أو حول شكل حكومة الولايات المتحدة.

وقد وسع اندلاع الحرب العالمية الثانية هذه السلطات بإعلان حالة طوارئ وطنية في ٨ سبتمبر ١٩٣٩، والتي أصبحت غير محدودة في ٢٧ مايو ١٩٤١. في ٧ سبتمبر ١٩٤٢، بينما طلب الرئيس من الكونغرس إلغاء قانون يتعلق بالمسائل الاقتصادية، جدد مطالبته بالسلطات السيادية خلال حالة الطوارئ: (في حالة فشل الكونغرس في التصرف بشكل ملائم، سأقبل المسؤولية، وسوف أتصرف..... الشعب الأمريكي يمكنه... تأكد من أنني لن أتردد في استخدام كل سلطة مخولة لي لتحقيق الهزيمة بأعدائنا في أي جزء من العالم حيث سلامتنا الخاصة تتطلب مثل هذه الهزيمة). إن الانتهاك الأكثر إثارة للحقوق المدنية (الأكثر خطورة بسبب دوافعه العنصرية الوحيدة) حدث في ١٩ فبراير ١٩٤٢، مع اعتقال سبعين ألف مواطن أمريكي من أصل ياباني يقيمون على الساحل الغربي.[١]

السؤال الرئيس في الاستثناء

يطرح جورجيو أغامبين سؤالاً بسيطًا عبقرياً؛ لمن السيادة وما هو مصدر الشرْعيَّة في الدولة الحديثة؟ هل للشعب، ممثلاً في سلطة التشريع عبر برلمانه المنتخب ديمقراطياً، أم لصاحب السيادة/ الحاكم/ الدولة ممثَّلة في سلطتها التنفيذية التي تملك تعليق القانون، حفاظًا عليه، في حالات الاستثناء/ الطوارئ؟

(١) موجز تاريخي عن حالة الاستثناء: جورجيو أجامبن، ترجمة: محمد ضريف: محمد ضريف باحث في القانون العام/ جامعة محمد الخامس/ الرباط.-الأحد ٥ أبريل ٢٠٢٠.
- النص الأصلي باللغة الانجليزية: https://www.press.uchicago.edu/Misc/Chicago/009254.htm

إن إشكالية السيادة في الدولة الحديثة هي الإشكالية الرئيس في طرح جورجيو أغامبين، وهي إشكالية يناقشها أغامبين في إطار تجليها العاري المتمثِّل في حالة الاستثناء[١]، متسائلًا عن العلاقة بين القانون والاستثناء، و إمكانية دسترة الاستثناء أو تقنينه في المنظومة القانونية الليبرالية، وعن علاقة الإنسانِ الفرد بالدولة - أيضا- حال غياب كل جدران الحماية القانونية والحقوقية التي يكفلها له (القانون) في الظروف العادية. و يستمد القانون قوّته من كونه إلزاميًّا، وليس ممكنًا الحياد عنه، غير أن الضرورة أحيانًا قد تدفع للخروج عليه، وبخاصةٍ حين يكون الوضع استثنائيًّا، إلا أن الدول استعملت هذه الحالة الاستثنائية كقاعدة، لا سيما أنها توفر لها مزايا ليست في الوضع الطبيعي متذرِّعة بالتهديدات والاعتداءات لفرض هذه الحالة الاستثنائية، ومستعملة إياها كفزاعة لاستمالة الشعوب للرضا بها، بل وطلبها في بعض الأحيان.

تقع دراسة أغامبين -إذن- على حدودِ التماس بين (السياسي) و(القانوني) و(الحياة)؛ متتبعة الأصول التاريخية للنظم السياسية والقانونية الحديثة في القوانين الرومانية القديمة، وقوانين الكنيسة الكاثوليكية القروسطية، وصولاً إلى لحظاتها النماذجية الحديثة في التجربتين النازية والفاشية في ألمانيا و إيطاليا؛ كاشفًا عن السياقات التاريخية لدسترة حالة الاستثناء في تجاربِ الدول الديمقراطية الغربية كانجلترا وفرنسا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية؛ محاولة الإجابة عن السؤال الذي ظل صداه يتردد طيلةَ التاريخ الغربي: ما السياسة، وما القانون؟ أهم الفلاسفة ومنظري السياسة والقانون الذين اعتمد عليهم أغامبين في دراسته هما الألمانيين كارل شميت[٢] ووالتر بنيامين[٣]، على تضاد موقفيهما الحاد من حالة الاستثناء، وتجربة النازية التي

(١) مصطلح «الاستثناء» شائع في النظريات الألمانية، أما في النظريات الفرنسية والإيطالية فيستعمل مصطلح «حالة الحصار السياسية أو الوهمية»، مفضلة بهذا الحديث عن قرارات طارئة، وحالات حصار، وتاريخ مصطلح «حالة الحصار الوهمية أو السياسية»، يعود إلى الفقه الفرنسي الذي كان يُخول الإمبراطور حق إعلان الحصار على أي مدينة، بغض النظر عن تعرضها لهجوم معادٍ فعلي، أو معرضة لتهديد مباشر.

(٢) كارل شميت (١٨٨٨-١٩٨٥) فيلسوف ومُنظِّر سياسي وفقيه قانوني ألماني، يعد من أكبر نقاد الفلسفة الليبرالية في القرن الماضي ومن أهم المفكرين الذين ناقشوا إشكاليات السياسة والدستور ومعضلة الحريات العامة. انضم للحزب النازي وسُجن فترة بعد الحرب العالمية الثانية ثم أفرج عنه. من أهم أعماله: (Politische Theologie- بالعربية: اللاهوت السياسي، Der Begriff des Politischen- بالعربية مفهوم السياسي.

(٣) والتر بنديكس شنوفلبز بنيامين (بالألمانية: Walter Bendix Schönflies Benjamin) (وُلد في ١٥ يوليو=

عايشـاها وأدت إلى إنتحار الثاني بعد رحلة فرار طويلة مـن النازيين نتيجة لأصوله اليهودية. بينما كان شميت من كبار المنظرين السياسيين والقانونيين للدولة النازية.[١]

مفهوم حالة الاستثناء

يدخل أغامبين في حوار عميق مع المفكر والفيلسوف النازي كارل شميثحول مفهوم حالة الاسـتثناء التي كانت تدل عند هذا الأخير عـلى تعليق القانون الذي قد يقوم به الحكم بغرض المحافظـة على السـيادة. إن مثـل هذا التعليق يتعـارض بطبيعة الحال مع دولـة الحق والقانون، باعتبار أن هذه الدولة نشـأت نتيجة تعاقد بمقتضاه يكون الحكم ملزماً باتباع القوانين التي تم تشريعها بشـكل مستقل، أي باعتماد مبدأ فصل السـلطات. فكيف يمكن لهذا الحكم أن يقوم بتعليق القانون وتجاوز المؤسسـات الشرعية السـائدة. إننا نعلم أن مثل هذا الفعل هو ما قام به أغلب الحكام المستبدين والديكتاتوريين الذين ما أن يصلوا إلى الحكم حتى يصدروا (مراسيم قانونية) توقف الحريات الشـخصية، والمثال الواضح الذي يتناوله أغامبين في هذا السـياق هو هتلـر ذاته، حيـث يعتبر أن: «دولة الرايـخ الثالث (ألمانيا النازية) برمتهـا دولة خاضعة لحالة استثناء، امتدت لاثني عشر عاماً»[٢].

ولكن إذا كان هذا الأمر يبدو مفهوماً بالنظر إلى الطابع الاسـتبدادي للحكم النازي، فإن مـا هو غـير مقبول هو أن تحضر هذه الممارسـة السياسـية حتى داخل الأنظمـة الديمقراطية. فحالـة الطوارئ وتعليـق القوانين، باتت حالة جارياً بها العمل بشـكل علني أو ضمني. هكذا يؤكد أغامبين أن «حالة الاسـتثناء تميل على نحو متزايد لطرح نفسـها كنموذج مهيمن للحكم في السياسة المعاصرة»[٣].

إن مـا يريـد أن يقوله أغامبـين هو أن حالة الاسـتثناء أصبحت هي القاعـدة العامة التي

= ١٨٩٢ - تُوفي في ٢٧ سبتمبر ١٩٤٠)، كان فيلسوفًا، عالم اجتماع، ناقدًا أدبيًا، مترجمًا وكاتب مقالة ماركسيا يهوديا- ألمانيا. اعتبر لفترة أحد أعضاء مدرسة فرانكفورت في النظرية النقدية.

(١) انظـر: أبو رحمة، أماني: السـلطة الحياتيَّة وسياسـات الموت بين فوكو وأغامبين- نـشر هذا البحث في مجلة ألباب الصادرة عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود، عدد ١٢، بحث محكم ٠٨ نوفمبر ٢٠١٨.

(٢) حالة الاستثناء «الإنسان الحرام: جورجو أغامبين، تقديم: جوليانا سكوتو، ترجمة، تحقيق: ناصر إسماعيل- ساري حنفي- الناشر: مدارات للأبحاث والنشر، ص٤٤.

(٣) المصدر السابق، نفس الصفحة.

نعيشها، ورغم كل التبريرات التي تقدم حولها من أجل شرعنتها إلا أنها تظل في نظره: «ليست حالة للقانون بل إنها فضاء بلا قانون»[١]، والأفظع هو أنها لم تنتج فقط من داخل الأنظمة السياسية الاستبدادية التي تقوم بتعليق العمل بالقانون. نحن نجدها تسكن بطون أغلب الدساتير الديمقراطية مثل دستور الثورة الفرنسية والدستور الإيطالي والأميركي وغيره، بل أكثر من هذا يقول أغامبين فإن: «حالة الاستثناء قد بلغت اليوم أقصى انتشار لها على مستوى العالم»[٢].

إن حالة الاستثناء لا تلغي القانون، ولكنها تبقي عليه جامداً معطلاً، أو هي تستخدمه بشكل مغاير لما وجد من أجله. بمعنى أنها تتلاعب به، لذلك يتنبأ أغامبين بمستقبل قاتم للأنظمة الديمقراطية: «سيأتي يوم تلعب فيه الإنسانية بالقانون مثل أطفال يلعبون بأشياء متعطلة ومهملة، ليس بغرض إعادتها إلى استخدامها التقليدي، بل لتحريرها تماماً ونهائياً من هذا الاستخدام»[٣].

فتاريخ الدول الغربية المعاصر يكشف عن تجذر إقرار حالة الاستثناء كسياسة متبعة كلما رأت الحكومات خطراً - هي وحدها من يحدده- يهدد بقاء النظام، وفي هذه الحالة يغيب - كلياً أو جزئياً- مبدأ الفصل بين السلطات الذي من المفترض أنه يميز الأنظمة الديمقراطية، فتصدر السلطة التنفيذية مراسيماً تشريعية، وتعتدي على الحريات الشخصية التي هي أصل الأنظمة الدستورية الليبرالية، ويتحول البرلمان - طوعاً أو كرهاً - إلى مجرد أداة تصديق على المراسيم الحكومية وتصديق على تعريف الحكومة للخطر الذي يتطلب استثناءً.

وهنا يبرر أغامبين اختياره لمصطلح (حالة الاستثناء) بأنه يعني (تعليق العمل بالنظام القانوني) ويتضمن تمدد سلطات الحكومة وغياب الفصل بين السلطات، أكثر مما تفعل أي من المصطلحات التي تعمل في هذه المساحات الدلالية كمصطلح (حالة الحصار)[٤] و(الأحكام العرفية) و(حالة الطوارئ).

(١) المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٢) المصدر السابق، ص ١٩٢.

(٣) المصدر السابق، ص ١٥١.

(٤) ترجع جذور حالة الحصار إلى الجمعية التأسيسية الفرنسية عام ألفٍ وتسعمائة وسبعة وسبعين، إذ فرقت بمرسوم بين حالة السلم التي تمارس كل سلطة فيها (المدنية والعسكرية) مهامها في نطاق اختصاصها، وحالة=

ويتعرض أغامبين للخلاف بين وصف حالة الاستثناء بأنها جزء من المنظومة القانونية وبين وصفها خارج هذه المنظومة، متسائلا - كيف لشيء مبهم لا معيار له أن يُدرَجَ في النظام القانوني؟ بيد أن تساؤله هذا لا يُرجح كفة وصفها خارجة عن المنظومة القانونية بقدر ما يشير إلى مشكلة تعريف الداخل والخارج في منطقة اللاتمايز بينهما التي تخلقها حالة الاستثناء عند تعليقها للقانون.

ويصف أغامبين (قوة القانون) في نظرية شميت عن حالة الاستثناء أنها (نبوءة) لما أصبح نموذجًا للحكم. فمحاولة تمييز شميت بين الديكتاتورية المفوَّضة التي تهدف إلى حماية الدستور والديكتاتورية السيادية التي قد تصل سلطتها إلى خلق دستور جديد بامتلاكها سلطة مؤسِّسة، كشفت لأغامبين نوعًا من الاضطراب بين المفهومين انعكس على عمل حالة الاستثناء بتعليقها للقانون أنها لا تلغيه بمعنى نفيه من الوجود بقدر ما تعمل على (تصفير القانون) أي أنها تصل بفاعلية القانون إلى حالة الصفر على الرغم من وجوده. وهذا ما سعى في إطاره شيمت - وفقا لتحليل أغامبين- حين حرص على ربط حالة الاستثناء بالقانون.

ويميز أغامبين بين الالتباس في السلطات الذي ينتج عن حالة الاستثناء وبين الفصل بين قوة القانون والقانون التي تتركز حوله حالة الاستثناء.

ويميز أغامبين بين الالتباس في السلطات الذي ينتج عن حالة الاستثناء وبين الفصل بين قوة القانون والقانون التي تتركز حوله حالة الاستثناء. ففي حالة الاستثناء تفقد القاعدة القانونية قوتها لصالح اكتساب أفعال الاستثناء لهذه القوة. وحالة الاستثناء هنا تفصل ما بين القاعدة القانونية وتطبيقها لتطابق بينهما؛ أي أنها تُصهِرُ القاعدة في الواقع، وعند ذلك تمارس الدولة العنف الخالص بعد تعليقها للمرجعية القانونية الشرعية.[١]

= الحرب التي تقتضي عمل السلطة المدنية بالاتفاق مع السلطة العسكرية، ثم تحدثت عن حالة الحصار التي تؤول فيها كل مهام السلطة المدنية المتمثلة في حفظ الأمن والسلم الداخليين للحاكم العسكري. كان المرسوم يشير إلى القلاع والموانى الحربية فقط، ثم تساوت القلاع الداخلية بالبلاد، ثم أعطت الحكومة نفسها الحق في فرض حالة الحصار على أية مدينة، أما فكرة تعليق العمل بالدستور فكانت في فرنسا، إذ نص الدستور على أنه في حالة الاضطرابات أو الثورات المسلحة التي تهدد أمن الدولة، فللقانون تعليق أحكام الدستور في أماكن ومدد محددة، ويمكن للحكومة إعلان هذا مؤقتًا لو كانت السلطة التشريعية في عطلة.

(١) حالة الاستثناء «الإنسان الحرام: جورجو أغامبين، تقديم: جوليانا سكوتو، ترجمة، تحقيق: ناصر إسماعيل - ساري حنفي- الناشر: مدارات للأبحاث والنشر، ص٩٣-١٠٩.

الإنسان المستباح

لا يمكن فهم حالة الاستثناء دون ربطها بمفهوم الإنسان المستباح. يعود أغامبين لتأصيل هذا المفهوم من خلال الحضارة الرومانية، حيث كان الأموساكير Homo sacer هو ذلك العبد المهدور دمه والذي يجوز قتله، لأنه لا ينتمي سياسياً للسيادة القانونية. وبشكل موسع يمكن للفظ أن يعني كل حالة بشرية تقع على هامش المجتمع والقانون وخارج السيادة، والتي يصعب استيعابها سياسياً، ومن ثمة يجوز التضحية بها، دون أن نكون معرضين لأي مساءلة قانونية أو أخلاقية.

حالة الاستثناء التي يقدمها مثال الإنسان المستباح هذه هي ما سيتكرر لاحقاً خلال معسكرات الاعتقال النازية. ثم ستعود من جديد في الوضع الذي فرضه الرئيس الأميركي بعيد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي بمقتضاها تم الزج بعناصر تنظيم (القاعدة) في معتقل غوانتانامو، حيث سيفقدون أية صفة قانونية تجعلهم أسرى حرب. وهي أيضاً حالة جسدها اللاجئون السوريون عندما وجدوا أنفسهم عراة من أي غطاء سياسي. ويجسدها كل يوم الآلاف ممن يجدون أنفسهم من دون أوراق للهوية، حيث ترفض الأنظمة السياسية الاعتراف بهم. إن هدف السياسة هو أن تشرع قوانينَ تستوعب الحياة، غير أنها في هذه الحالة تقرر من هم هؤلاء الذين ينبغي أن ينالوا هذه النعمة، ومن يجب استبعادهم وطردهم.

هنا قد تجرد السياسة الإنسان من كل صفة أو هوية معينة، ويصبح جسده مستباحاً عارياً أمامها. إن هذا هو ما تناوله أغامبين في كتابه: (الإنسان المستباح، السلطة السيادية والحياة العارية) الذي صدر سنة ١٩٩٥. حيث يؤكد أن (الأموساكير) يقدم لنا مثالاً عن الوضع البشري الذي يوجد عليه الإنسان اليوم، كإنسان خارج أي سياق قانوني، أو أي قاعدة أخلاقية أو دينية، وهذا بالضبط هو ما يجعله مستباحاً.

إن السياسة حسب أغامبين تقيم حداً فاصلاً بين الوجود السياسي/ البايوس BIOS وهي الحياة الاجتماعية الخاضعة للسلطة السياسية والقانونية، والتي تظل تحت المراقبة والانضباط. وبين الزوي zoé أي الحياة المستباحة العارية التي تنفلت من رقابة القانون. إن هدف السياسة إذن كما هو الأمر عند فوكو هو التغلغل في الشرائح الاجتماعية المنفلتة، وتحويلها إلى أجساد طيعة خنوعة. ومثلما هو الأمر في مثال سفينة الحمقى عند ميشيل فوكو التي تبعد المجانين

خارج الجسم الاجتماعي، يجب كذلك استبعاد الإنسان الحرام، وطرد هذه الحياة العارية التي لا تنضبط لأي سلطة سيادية. إلا أن أغامبين يذهب أبعد من فوكو عندما يؤكد أن هذا المنطق الإقصائي الذي يفصل بين البايوس والزوي، أي بين (الجسد السياسي) و(الجسد العاري) ينذر بانهيار شامل للنظام الديمقراطي، بل وبالاتجاه (نحو الحرب الأهلية العالمية)[١].

إننا نعلم جميعاً أن الديمقراطية تعاني تعثرات كثيرة وعيوباً عديدة، لكننا في الآن ذاته على يقين من أن هناك العديد من الدول قد قطعت أشواطاً بعيدة في البناء الديمقراطي لنظامها السياسي، وأنها ما زالت مستمرة في تحسين أدائها، على اعتبار أن السياسة هي اختراع دائم للعدالة الاقتصادية والاجتماعية. غير أن ما يرمي إليه أغامبين هو شيء آخر تماماً. إنه لا يشير إلى حالة الاستثناء كما لو أنها مجرد عيب بسيط في التطبيق، يمكن تفاديه عن طريق التمسك بقوة القانون بدل توقيف العمل به. وما يود أغامبين أن يؤكد عليه هو الإفلاس الكلي للمشروع الديمقراطي الغربي. إن النازية ومعسكرات الاعتقال، ليست مجرد خطأ عرضي في الممارسة السياسية، بل هي تضرب بجذورها في أعماق الحضارة الغربية منذ اليونان و إلى يومنا هذا. وفي نظر أغامبين تقوم النظم القانونية والسياسية الغربية على دعامتين متناقضتين، لكنهما في الآن ذاته متضامنتين، بحيث تكمل إحداهما الأخرى.[٢] الأولى هي العنصر المعياري القانوني. والثانية هي العنصر اللامعياري واللاقانوني. وهكذا فالقانون معرض دوماً لكي يعلق و يتحول إلى لا قانون، وفي هذه الحالة: «يتحول النظام القانوني والسياسي حينئذ إلى آلة قاتلة»[٣].

الإيوستيتيوم؛ تعليق القانون: بغرض تفكيك إشكاليات تعريف حالة الاستثناء، فيعود تحديداً إلى النظام القانوني الروماني ونظام الإيوستيتيوم. وهذا النظام قد تضمنته المنظومة القانونية قديما بهدف الحفاظ على النظام والقانون العام عن طريق وقف القانون نفسه؛ فيتم التخلص من القانون بدلاً من انتهاكه في حالة الخطر الذي يعجز القانون عن معالجتها.

(١) حالة الاستثناء «الإنسان الحرام: جورجو أغامبين، تقديم: جوليانا سكوتو، ترجمة، تحقيق: ناصر إسماعيل - ساري حنفي- الناشر: مدارات للأبحاث والنشر، ص٤٤.مصدر السابق، ص ١٩٣. وانظر: جورجيو أغامبين: الإنسان المستباح والحياة العارية- أماني أبو رحمة- ٢٠١٦م.

(٢) حالة الاستثناء «الإنسان الحرام: جورجو أغامبين، تقديم: جوليانا سكوتو، ترجمة، تحقيق: ناصر إسماعيل - ساري حنفي- الناشر: مدارات للأبحاث والنشر، ص٤٤.
مصدر السابق، ص١٩١.

(٣) المصدر السابق، ص ١٩٢.

وتحليل الإيوستيتيوم قاد أغامبين إلى الفصل بين الديكتاتورية كحالة من القانون المطلق وحالة الاستثناء التي يتوقف فيها القانون. ليستنتج أغامبين أن الأفعال التي يتم ارتكابها أثناء حالة الاستثناء لا يمكن وصفها بأوصاف قانونية ولا يترتب عليها أية آثار قانونية، فتلك الأفعال قد وقعت في حالة من الفضاء اللامعياري.

ويواصل أغامبين تحليل الإشكاليات النظرية المرتبطة بمفهوم حالة الاستثناء في (**صراع للعمالقة حول فراغ**)[١]، حيث يتتبع أغامبين السجال الذي دار بين كارل شميت وفالتر بنيامين حول حالة الاستثناء، وبالتحديد جدالهما حول فكرة العنف النقي وعلاقتها بالإطار القانوني.

فبينما كان يؤكد بنيامين على وجود عنف نقي في حيز من اللامعيارية بعد أن أصبحت حالة الاستثناء فعلياً هي القاعدة، أصر شميت على إدراج هذا العنف ضمن المنظومة القانونية عن طريق حالة الاستثناء التي تستهدف حماية القاعدة القانونية عن طريق التعليق المؤقت لفاعليتها. ينتقل أغامبين من هذا السجال إلى فكرة التمايز بين القانون والعدالة، فالقانون ليس العدالة كما أن إلغاء القانون هو باب العدالة.

وكأن القانون له صورة شبحية متمثلة في قوته المنفصلة عن فعالية قواعده، وتلك الصورة هي التي تعمل في حالة الاستثناء. ويخلص أغامبين في هذا الفصل إلى أن القانون واستخدامه التقليدي ليسا مرادفين للعدالة، ويقول: «سيأتي يوم تلعب فيه الإنسانية بالقانون مثل أطفال يلعبون بأشياء مُتَعطِّلَة ومُهمَلَة ليس بغرض إعادتها إلى استخدامها التقليدي، بل لتحريرها تمامًا ونهائيًا من هذا الاستخدام»[٢].

يعود أغامبين إلى التاريخ الروماني في (عيد - حداد - لامعيارية)[٣] ولكن هذه المرة ليتتبع التطور الدلالي لمصطلح (الإيوستيتيوم) المعبر عن حالة الاستثناء حيث أصبح يعبر عن (الحداد العام) الذي يطبق في الامبراطورية عند موت الحاكم والقيام بالطقوس الجنائزية، متسائلاً عن طبيعة العلاقة بين حالة الاستثناء والحداد.

---

(١) المصدر السابق - الفصل الخامس.

(٢) حالة الاستثناء «الإنسان الحرام: جورجو أغامبين، تقديم: جوليانا سكوتو، ترجمة، تحقيق: ناصر إسماعيل - ساري حنفي- الناشر: مدارات للأبحاث والنشر، ص١٥١.

(٣) المصدر السابق- الفصل الخامس.

ليجد أغامبين بمساعدة دراسة فيرسنيل[١] الأنثربولوجية وتحليل دور كايم[٢] النفسي، أن مع موت الحاكم تُعلق الشؤون المدنية والاجتماعية كحالة من تعليق النظام العام للدولة، وأن الحاكم الذي كان يعد (القانون الحي) بتأسيس لامعياري للقانون يقدم تفسير للعلاقة بين اللامعيارية والقانون، أي بين حالة الاستثناء وبين ما هو داخل وخارج القانون. هنا يصل أغامبين إلى أساس نشأة نظرية السيادة الحديثة، وتطور صورة الاتحاد بين صاحب السيادة واللامعيارية إلى صورة سلطة إقرار حالة الطوارئ.

ومما يلفت النظر في هذا التوجه هو إشارة أغامبين إلى تقبل المجتمع الإنساني بأريحية لفكرة اللامعيارية. فما يجعل الناس تقيم الاحتفالات التي تسقط فيها المعيارية الأخلاقية والثقافية هو ذاته ما يجعل من المقبول حالة الفوضى المعيارية في ظل حالة الاستثناء. ويقول أغامبين في ختام عرضه: «من خلال اللامعيارية يجري تطبيق القانون على الفوضى وعلى الحياة شرط أن يتحول القانون نفسه، في حالة الاستثناء، إلى حياة وفوضى حية»[٣].

يجذر أغامبين تحليله لحالة الاستثناء عن طريق مفاهيم القانون الروماني مرة أخرى. ومفهوما (الأوكتوريتاس) أو السلطة اللامعيارية التي تقف خلف القانون و(البوتيستاس) أو السلطة القانونية، ليسا على قدر من الوضوح الدلالي مما يُسهل عملية ربطهما بسعي أغامبين لتفسير ظاهرة الديكتاتوريات الحديثة مستندًا إلى أصول نظرية السيادة، فكلا المفهومان يستصحب إشكالات تعريفية على مر التاريخ وعبر مختلف الدراسات.[٤]

حياة الإنسان داخل معسكر الاعتقال أو داخل مخيم اللاجئين لا تختلف كثيرا عن حياة الإنسان داخل أي نظام سياسي ليبرالي يملك القدرة على إقرار حالة الاستثناء

(١) سيمون فيرسنيل أستاذ فخري في التاريخ القديم في جامعة ليدن. حصل على درجة الدكتوراه عام ١٩٧٠م عن أطروحة حول التنمية ومعنى النصر الروماني.

(٢) إيميل دور كايم (١٨٥٨- ١٩١٧) فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي. أحد مؤسسي علم الاجتماع الحديث, وقد وضع لهذا العلم منهجية مستقلة تقوم على النظرية والتجريب جنبًا إلى جنب. من أهم أعماله: (De la division du travail social- بالعربية: حول تقسيم العمل الاجتماعي، Les Règles de la Méthode Sociologique- بالعربية: قواعد المنهج في علم الاجتماع.

(٣) حالة الاستثناء «الإنسان الحرام: جورجو أغامبين، تقديم: جوليانا سكوتو، ترجمة، تحقيق: ناصر إسماعيل - ساري حنفي- الناشر: مدارات للأبحاث والنشر، ص١٦٨.

(٤) المصدر السابق، الفصل السادس «الأوكتوريتاس والبوتيستاس»

إلا أن أغامبين استطاع تجاوز هذه الإشكالات بالوقوف على علاقة جدلية بين الأوكتوريتاس اللامعياري والبوتيستاس المعياري بأن كل منهما يعتمد على الآخر ليستمد وجوده، وهذا ما ينتج آلة سياسية حيوية تعمل في حالة الاستثناء منتجة ما أسماه أغامبين (الحياة العارية). والحياة العارية هي مفهوم اعتمده أغامبين في كتابه الإنسان المستباح[١] أو Homo sacer - وهو الجزء الأول من رباعية أغامبين التي تشمل كتاب حالة الاستثناء- يشير به إلى حياة إنسانية عارية من حقوق المواطنة أو الحقوق السياسية والاجتماعية وتنحصر فقط في إطار الحياة البيولوجية للإنسان بوصفه كائنًا تمتلك الدولة سلطة لا معيارية عليه.

ويظهر أن أغامبين جعل الأمر يتسع ليشمل كل ما يقع تحت تأثير الفعل السياسي، وأخذ يطعن في مشروعية الأفعال السياسية ذات القدرة على إمكانية التحول إلى أفعال دكتاتورية خالصة تستخدم العنف الحكومي بمعزل عن فاعلية القانون وإن كانت تبقي على صورته الشبحية، بل إنه وصل إلى هشاشة العلاقة بين العدالة والقانون وبالأخص في الفضاءات اللامعيارية التي تكونها حالة الاستثناء.

فحياة الإنسان داخل معسكر الاعتقال أو داخل مخيم اللاجئين لا تختلف كثيراً عن حياة الإنسان داخل أي نظام سياسي ليبرالي يملك القدرة على إقرار حالة الاستثناء. وكما ذهب أغامبين فإن الدول الغربية التي تحمل رسالة الديمقراطية إلى العالم هي أول من فقد المعيار.

حالة الاستثناء وتجلياتها العربية[٢]

حالة الاستثناء في منتهى الخطورة والأهمية وحالة الاستثناء بإختصار هي العتبة على حد وصف جاك دريدا بين القانون والواقع أو بشكل أصدق وأوضح هي المساحة اللامعيارية بين الديمقراطية والإستبداد وهي حالة يتم من خلالها تعليق القانون.[٣]

(١) هناك اختلاف في ترجمة هذا المصطلح فالمستباح هي ترجمة الدكتور ساري حنفي، والإنسان الحرام هي الترجمة التي استخدمها الدكتور ناصر إسماعيل في ترجمة كتاب حالة الاستثناء.

(٢) ففهم حالة الاستثناء مدخل لفهم طريقة الحكم في البلاد العربية التي تستخدم قانون الطوارئ لتكبيل شعوبها، أو تعليق اللوائح والقوانين، أو وضع تعديلات لتناسب الفئة المتحكمة، أو إصدار قانون جديد مع تعليقه، في غياب القواعد العادلة، والسلطة التشريعية التي تصدر القوانين وتراقب إصدار السلطة التنفيذية لها.

(٣) انظر: قوة القانون: «الأساس الخفي للسلطة»: جاك دريدا- ترجمة: سعيد العليمي. =

لحالة الاستثناء عدة تجليات في الوطن العربي أهمها وأبرزها هي «حالة الطوارئ»، حيث تسود حالة من اللامعيارية تشمل الناس والقوانين المُطبقة وبذلك يُعامل الناس بطرق مختلفة حسب درجة ولائهم للنخبة الحاكمة، كذلك من أهم هذه التجليات هو إيجاد تصنيفات جديدة بحيث تُعفى الحكومة من بعض الإلتزامات والواجبات أو تُسقط بعض الحقوق عن الفئات غير المرغوب فيها، وبذلك يكون القانون ظرفي و إنتسابي بداعي الأزمات والتحديات، ومن ذلك أيضاً تعديل القانون بشكل مستمر مثل قانون الإنتخابات والذي يمنع فئات سياسية معينة غير مرغوب فيها من الوصول للسلطة.

لعل أكثر ما يُظهر حالة الاستثناء بشكل جلي هو مشكلة اللاجئين، لأن اللاجئين يمثلون عنصر مقلق في نظام الدولة القومية الحديثة، وبذلك يكون اللاجيء مستَثنى من الحقوق واقعاً في فضاء لامعياري من خلال المخيمات حيث يبقى القانون بصدده معلقاً، وتصبح حياته عارية و ينطبق عليه الحالة الأغامبينية و يصبح شخصية مبهمة فاقدة للهوية «إنسان مستباح» على حد وصف أغامبين.

و تُعد المظاهر الحديثة من حيث توسع السلطات التنفيذية في النظام التشريعي (التعديلات الدستورية) ودور البرلمان الذي اصبح محصوراً في التصديق على التدابير الصادرة من الحكومة وكل التدابير الإستثنائية والتي تمثل تعدياً من السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية هو من قبيل حالة الاستثناء، وتُتخذ كل هذه التدابير بداعي الحفاظ على الدستور في وقت الأزمات بينما هي في واقع الأمر تقضي عليه.

نموذج قطاع غزة(١)

يمثّل قطاع غزة أكبر معسكر اعتقال في العصر الحديث، تحاصر إسرائيل منذ أكثر من عقد ما يقارب مليوني فلسطيني في ظروف حياتية أقل ما يقال عنها إنها غير إنسانية؛

= المنبوذ؛ السلطة السيادية والحياة العارية: جيورجيو اغامبن، ترجمة، تحقيق: عبد العزيز العيادي- الناشر: منشورات الجمل، ٢٠١٧م.

(١) تحولت حياة السكان في غزة إلى ما يمكن أن نطلق عليه الحياة العارية؛ حيث الحياة البيولوجية المجردة دون حقوق سياسية أو قانونية ودون حماية؛ حياة هشّة محفوفة بالمخاطر يسهل الاستيلاء عليها ومصادرتها بدون سبب أو لأي سبب وتنجو إسرائيل من فعلتها دوما. هذا مقال بعنوان: الحياة العارية ومستباحو الدم في المجتمعات المحاصرة: أماني أبو رحمة، ٦ مارس ٢٠١٩، موقع TRT عربي.

لا يتمتع السكان في قطاع غزة بأية ترتيبات يفرضها المجتمع الدولي على سلطات الاحتلال منذ أن انسحبت إسرائيل عسكرياً من قطاع غزة وفككت مستوطناتها، ورحّلت مستوطنيها، وأعادت انتشارها على حدود القطاع لتحول منطقة جغرافية مقتطعة من فلسطين التاريخية إلى حالة معقدة سياسيًا وقانونيًا واجتماعياً وأخلاقياً.

يتعرض السُّكان يومياً لخطر الموت الفعلي والمحتمل؛ بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المباشرة من جهة، وبسبب تردي الظروف المعيشية ممثلةً في الماء غير الصالح للاستعمال ونقص الغذاء والدواء وامدادات الطاقة والبضائع وإغلاق الممرات والمعابر وزيادة معدلات الاصابة بالسرطان وتشوه الأجنة بسبب الملوثات المختلفة، يشعر السكان أن العالم بأكمله قد تخلّى عنهم.

تحولت حياة السكان إلى ما يمكن أن نطلق عليه الحياة العارية؛ حيث الحياة البيولوجية المجردة دون حقوق سياسية أو قانونية ودون حماية؛ حياة هشّة محفوفة بالمخاطر من كل جانب يسهل الاستيلاء عليها ومصادرتها بدون سبب أو لأي سبب محتمل وينجو الفاعل أو الفاعلون من المساءلة القضائية.

لا تنتج السياسات الإسرائيلية حيال السكان الأصليين في قطاع غزة وعلى كامل فلسطين التاريخية إلا مستباحي الدم إنتاجاً يجب أن يُسمَّى (لا- إنتاج).

ومع كل ذلك لم تتخلَ إسرائيل عن سلطاتها السيادية على طول حدود القطاع؛ إذ من أجل تأمين حياة «الإسرائيليين» عمومًا وحياة القاطنين منهم في ما بات يُعرَف بغلاف غزة خصوصًا من «تهديدات إرهابية حقيقة ومحتملة»، وهو وصف أُطلق على كل عمليات المقاومة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، أصبحت حدود القطاع مشبعة بالسلطة السيادية الإسرائيلية.

يقع القطاع تحت قبضة عسكرية محكمة، تتنشر على طول حدوده البرية والبحرية، وبالكاد تغادر أجواءه الطائرات بلا طيار الاستطلاعية، ما حوّل جميع سكانه إلى مستباحي الدم، أي بتعبير الفيلسوف الإيطالي المعاصر جورجيو أغامبين، مجموعة من الهومو ساكر «البعيدين كل البعد عن كونهم ذوات كاملة قادرة على الفهم الذاتي والوعي الذاتي والتمثيل الذاتي» الذين لا يستحقون حقوقًا مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

الهوموساكر أو مستباح الدّم هو الشخصية الدرامية التي استعارها الفيلسوف الإيطالي أغامبين من التاريخ الروماني ليصف شخصاً نبذته السياسة (البايوس) وحوّلته إلى الحياة العارية (الزوي) مجرد الحياة النقيّة، فأصبح من الممكن قتله بدون محاسبة قانونية.

لا تنتج السياسات الإسرائيلية حيال السكان الأصليين في قطاع غزة، وعلى كامل فلسطين التاريخية إلا مستباحي الدم، إنتاجاً يجب أن يُسمَّى (لا-إنتاج)؛ لأنَّ الحياة العارية لا تُنتج إلّا لتُقمع أو تُقتل؛ لذلك ربما كان من العسير وصف الحالة التي يعيشها الفلسطينيون جغرافياً وسياسياً واقتصادياً وقانونياً دون اللجوء إلى مصطلحات السياسات الحياتية المكثّفة.

معسكر الاعتقال هنا ليس إلا «باراديما» يعادل باراديم السجن الانضباطي عند فوكو، وهو بالتالي ليس محدداً بأسوار وجدران، وبذلك يمكن أن تتحوّل كل التجمعات الفلسطينية على كامل فلسطين التاريخية إلى معسكرات اعتقال.

ولكن نموذج قطاع غزّة على وجه التحديد يقارب نموذج أوشفيتز ومعسكرات الاعتقال النازية وغوانتانامو، ويؤكد ما زعمه أغامبين أن «برادايم السياسات الحياتيَّة» يوفّر «التآزر الداخلي» بين النازيَّة والليبراليَّات المعاصرة، و«إنَّ السياسات الحياتيّة تجاوزت عتبة جديدة [...] في الديمقراطيّات الحديثة؛ حيث من الممكن الجهر بما لم يجرؤ السياسيّون الحياتيّون النازيّون على قوله».

نموذج قطاع غزّة على وجه التحديد يقارب نموذج أوشفيتز ومعسكرات الاعتقال النازية وغوانتانامو.

يهتمّ عمل أغامبين بالعلاقة السياسية الحياتية بين الحياة ضمن المجتمع «من يجب أن يعيش»، والحياة التي يجب عزلها عن المجتمع «من يجب أن يموت».

ويأخذ نموذج السلطة كما حددها فوكو؛ السيادية والسياسية الحياتية نقطة انطلاق لتنظيره، يحاول أغامبين أن يحدّد نقطة التقاء هذين النموذجين، وماذا يحدث حال تقاطعهما، إضافة إلى ذلك؛ يطوّر أغامبين بعدًا مكانياً لنظرية السلطة عند فوكو بالتأكيد على أن مكان تقاطع هاتين السلطتين هو بالتحديد موقع إنتاج الأجسام السياسية الحياتية؛ أي الحياة العارية.

الحياة العارية بالنسبة لأغامبين ليست ببساطة ثنائية الاحتواء والإقصاء؛ حيث الحياة العارية هي حياة من يجب إقصاؤهم من أجل حماية المجتمع منهم، ولكنها الحياة التي تقوم

على العلاقة المتناقضة بين الاحتواء والإقصاء والتي أطلق عليها «الإقصاء المحتوى»؛ «ذلك أن الشخص المحظور ليس خارج القانون أو غير مبالٍ به، ولكنه محظور بالقانون، أي أنه مهدد ومعرّض للخطر على عتبة تلتبس فيها الحياة والقانون، والداخل والخارج».

وبهذه الطريقة يمكن إقصاء الناس من التمتع بالحماية السياسية والحقوق المدنية؛ لأن ذاتيتهم وفاعليتهم وقدرتهم على المساهمة المجتمعية تتقلّص بشكلٍ كبيرٍ، وفي الوقت ذاته يخضعون للسلطة السيادية، وحين يحدث ذلك يمكن قتل الحياة العارية، أو «الإنسان مهدور الدم» بدون مساءلة، الموت العاري هو النتيجة الحتمية للحياة العارية.

يطلق أغامبين على موقع الحياة العارية «مكان الاستثناء»، ويقول أنه يبدأ من معسكر الاعتقال «المكان السياسي الحياتي المطلق والأكثر وضوحا». المكان الذي تنتشر فيه الحياة العارية والموت العاري.

المعسكر ليس ببساطة مكاناً خارج السيادة إنه في الواقع مثل قطاع غزة نتاج «الإقصاء الاحتوائي» حيث تخضع الحياة لسيطرة السيادة وعنفها، معاً في آن واحد.

قد يكون المعسكر نفسه إقليماً، أو قطعة من إقليم، أو تجمعاً سكانياً غير مرغوب به، فالفكرة هي أنه يقع خارج النظام السياسي والقانوني خلال فترة الاستثناء، المعسكر هو مكان اللاحماية، وموقع التعرّض للخطر والهشاشة حين تتخلى السلطة السيادية عن مسئولياتها عن حيوات الناس وواجبها في تعزيزها أو مضاعفتها؛ المعسكر ليس ببساطة مكاناً خارج السيادة؛ إنه في الواقع مثل قطاع غزة نتاج «الإقصاء الاحتوائي» عند التقاء السلطة السيادية مع السلطة السياسية الحياتية؛ حيث لا مبالاة الترتيبات السياسية والمدنية للدولة تجاه السكان، وحيث تخضع الحياة لسيطرة السيادة وعنفها، معاً في آن واحد.

ينتشر منطق المعسكر؛ أي: الإمكانات الكامنة التي يمكن أن يتم تفعيلها؛ ليتخلل كل الفضاء السياسي باعتباره عتبة يمكن في أية لحظة عبورها بسنّ حالة الاستثناء وقانون الطوارئ.

وحين يصبح النموذج الأمني «ناموس» المجتمعات الجديد، ويُمنح شرعية من خلال اللعب على مخاوف التهديدات الوشيكة، تظهر حالة دائمة من الاستثناءات يتم فيها تعليق حكم القانون، وتنهار جدران المعسكر، وتصبح ثنائية الداخل/ الخارج شديدة الالتباس

و يتحول قاطنو المعسكر إلى ذوات مستباحة، أو وفقاً لجوديث بتلر؛ إلى حيوات هشّة لا تَهُمّ ولا تستحق التفجع أو النحيب.

لا يتعلّق الأمر بإسرائيل وحدها، يذهب أغامبين بعيداً حين يرى أن مشروع الديمقراطية الرأسمالية اليوم للقضاء على الفقراء من خلال التنمية، لا يعيد إنتاج المستبعدين فحسب، ولكنه أيضاً يحوّل كل سكان العالم الثالث إلى الحياة العارية، فيقول بكل وضوح إن «إنتاج الجسم السياسي الحياتي، أي الحياة العارية، هو النشاط الأصلي للسلطة السيادية».

إنَّها «الحياة العارية» ذاتها التي تنتج في الديمقراطيّات الليبراليّة هيمنة القطاع الخاص على المجال العام، بينما تصبح في الدول الشموليَّة معياراً سياسيّاً حاسماً لتعليق الحقوق الفرديَّة وتحويل السكان جميعاً إلى مستباحي الدم.

مستقبل مظلم

هكذا عندما ننصت للفلسفة السياسية عند أغامبين يرتسم أمامنا مستقبل مظلم للنظم الديمقراطية. إن مخاوف أغامبين قد تكون مبررة، نظراً لمؤشرات عدة نعيشها في الوقت الراهن نذكر من بينها ما يلي:

١- السلطة المطلقة التي فرضتها العولمة والتي حولت الدولة/ الأمة من كيانها السياسي باعتبارها سيدة قرارها، كي تصبح مجرد جهاز إداري مهمته تسيير دواليب الإدارات العمومية، بينما السياسات الأساسية تملى عليها من فوق، أي من طرف الدوائر والهيئات المتحكمة في الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية.

٢- تجرد السياسة المعاصرة من القيم الأخلاقية والمثل الإنسانية العليا، وطغيان قيمة الربح الاقتصادي والمصالح الضيقة. لقد أصبح رجل السياسة تابعاً لرجل الاقتصاد، لذلك فإن عالماً يقوده الاقتصاد ومنطق الربح، قد يفتقد إلى أي قيم أخلاقية و إنسانية. ونحن نرى اليوم عن كثب كيف أن معظم القطاعات الحيوية في المجتمع الغربي يتم خوصصتها، فالدولة ترفع يدها تدريجياً عن الصحة والتعليم وبقية القطاعات المنتجة، وتتحول فقط إلى جهاز تنفيذي، مهمته فرض السلطة وضبط الشرائح المتضررة ومنعها من

الاحتجـاج، لذلك لا غرو أن يحذرنا جورجيـو أغامبين من كون الأنظمة الديمقراطية تتحول بشكل حثيث إلى أنظمة شمولية.

٣- إن السياسـة اليوم لا تطالب بتغيير الأوضاع القائمة، بـل فقط بتدبيرها. ولذلك لم تعد الدولـة موجودة من أجل حل الأزمات، و إنما مهمتها اقتصرت في عصر العولمة {كحالة قصوى بلغتها الحداثة} على التعامل معها وتسييرها.

ومـا نحن في حاجة إليه هو إعـادة الاعتبار لدور الدولة، ذلك أن تحويل العالم إلى سـوق مفتوحـة دون وجود لكيان سـياسي منظم، لن يقود سـوى إلى انهيار كلي للحضـارة المعاصرة. ونحـن نعيش حاليـاً في زمن العولمة ولكن مـن دون عولمة حقيقية، أي مـن دون أن تصبح قيم الديمقراطية والحرية والمساواة والسلام هي القيم الأساسية التي يقوم عليها الحاضر. إن ما تتم عولمته اليوم هو الأزمات الاجتماعية، والفقر والهشاشـة والتجارة اللاقانونية، كل ذلك بسبب اسـتحواذ فئـة صغيرة من الرأسـماليين المتنفذين على معظم خـيرات الأرض. وما دام أن معظم شعوب الأرض ستعيش حرماناً متزايداً، فإن ردود الفعل قد تكون جامحة وتكثر الاحتجاجات والثـورات، ما يدفع بالدولـة الحديثة إلى التخلي عن طابعها الديمقراطي، وتشـديد قبضتها على الناس وضربها بالحريات العامة عرض الحائط.

ونتيجة كل هذه الأوضاع يؤكد أغامبين أن ما نعيشه هو أقرب ما يكون إلى حالة طوارئ. إن الجسد السياسي اليوم أصبح جسداً معولماً، أي إنه من فتح على شبكة واسعة من الاتصالات، ولذلك من الصعب السـيطرة عليه بفضل ممارسـات سياسـية ضيقة تميل إلى الانكفاء على ذاتها. ونتيجة لهـذا الوضع الجديد من المحتمل جداً أن يعرف المسـتقبل العديد الظواهر الاجتماعية الاستثنائية، والعديد من الأجساد المستباحة التي يصعب استيعابها ضمن الآلة الديمقراطية.

نقد فلسفة جورجيو أغامبين

يـرى منتقدوا جورجيـو أغامبين، أن الدول ليس كما يُصوّر الوهم للفيلسـوف الإيطالي، ترغـب في الاسـتثناء، لمد خيوط قمعها، بـل هي كدول غربية ديمقراطيـة، أبعد ما تكون عن القمـع، وقد تكـون معضلتها، أنها بالغتْ، أو أفرطتْ في إعطاء الحريات على حسـاب القانون الوضعي

أثـار تناول جورجيـو أغامبين، عن حالة الاسـتثناء، التي تفرضهـا حكومات الدول على الشـعوب، والمتمثلـة في حظر الحركة والتنقل، للحد من عدوى فـيروس كورونا الوبائي، ردود أفعـال غاضبة، لأن الفيلسـوف أغفل أعداد الموتى، وشراسـة الوباء، ودافـع بأنانية، ورفاهية لا تُحْتَمَـل، عـن الحريات الحياتيـة، الفردية، فهو يعتقـد أن تقييد حركـة المواطنين، له تبعات سياسية، سلبية، قد تستمر فيما بعد الوباء.

ويرى أغامبين أن حالة الاستثناء، هي حالة طوارئ، تفرضها الدولة دون مسوغ، لتوسيع سـلطاتها، فتصبح دولة استثنائية. كما يعتبر أن إنفلوانزا كورونا مثلها مثل الإنفلوانزا العادية. يبـدو أن أحـداً لم يُعلم الفيلسـوف أن آلاف الإيطاليين ماتوا بإنفلوانـزا كورونا في مدة زمنية لا تتجاوز ٣٠ يوماً، وهذا لا يحدث مع الإنفلوانزا العادية.

تجاهـل أغامبين أن إيطاليا أهملتْ حالة الاسـتثناء في بداية انتشـار الوباء، وهذا يعني أنها كدولة، لم تكن تحلم بتوسـيع سلطاتها الاستثنائية. كان تلكؤ إيطاليا في فرض قيود على حركة المواطنين، سبباً رئيسياً في مُضاعفة تفشي الوباء.

حالة الاسـتثناء، من النقاط المركزية في فلسـفة جورجيو أغامبـين، وهي لا تتعلق بوباء كورونا، وربما لكي يثبت الفيلسـوف الإيطالي، أن الإطار النظري لفلسـفته، يسـتوعب قراءة أي حدث مسـتقبلي، استعمل مفردات فلسفته في تشخيص وباء كورونا، كما أن وباء كورونا، فرصة دعاية، وترويج، لا تُعوّض، لمشروعه الفلسفي.

انتقـد الفيلسـوف الفرنـسي جان لـوك نانسي، تعريـف حالة الاسـتثناء عنـد جورجيو أغامبين، بأن الاستثناء في عالَم بلغتْ فيه التعاملات التقنية من الكثافة، ما يضاهي نمو الكثافة السـكانية، أصبـح هـو القاعدة. الإجراءات الاسـتثنائية للـدول، عندما تكتسـح العالَم كله في غضون شهرين، لا تُسمى استثناءً.

لمـاذا لا يعـترف الفيلسـوف الإيطالي، أن وباء كورونـا، أكبر من فلسـفته، وأنه أخطأ في اختيـار كلمة مُناسـبة، لمُقاربة الموضوع. أليس هو نفسـه كفيلسـوف، يتعـرّض لموضوع آني كبير، يُعد اسـتثناءاً مزعجاً، كما كان أسـتاذه ميشيل فوكو، يُعد استثناءً مزعجاً، عندما وصف صعود الفاشية الدينية في الثورة الإيرانية ١٩٧٩، بأنها روحانية سياسية؟

بعـض صغار السـن في إيطاليا، وإسـبانيا، والولايـات المتحدة الأمريكيـة، الأقل عرضة

للإصابة بفيروس كورونا، عززوا قيم الحرية، وتحركوا دون خوف، وبصقوا بمرح الحرية، لتهديد كبار السن بالعدوى، ماذا لو حمل أحدهم الفيروس، ونقله بلا مبالاة، للفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبين، البالغ من العمر ٧٨ عاماً؟

ماذا لو تعرّض الفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبين للمُفاضَلَة النازية، فيما يتعلق بتوفير جهاز التنفس الاصطناعي، إمّا هو البالغ من العمر ٧٨ عاماً، أو سيدة جميلة، تُقدّر قاعدة الحريات الجامحة، وتبلغ من العمر ٤٠ عاماً؟ هل سيعارض الفيلسوف إنقاذ السيدة صغيرة السن، بدعوى أن استثناء الحياة، لصغار السن فقط، يضرب قاعدة حقوق المساواة بين البشر، بصرف النظر عن أعمارهم.

ينتمي الفيلسوف جورجيو أغامبين إلى اليسار الماركسي، الما بعد حداثي، وهو يسار يعاني من انتكاسة شديدة طوال العقود الثلاثة الماضية، فآراؤه تكاد تتطابق مع آراء الليبراليين الجدد، فهذا اليسار يرمي كل الأزمات الكبرى على تقصير فادح في منح المزيد من الحريات، حتى و إن كانت تلك حريات غير مسؤولة.

المفارقة أن الإغلاق الاقتصادي، كابوس كل الحكومات، وجميع الدول تتعجل إعادة فتح الاقتصاد، أي أن الدول ليس كما يُصوّر الوهم للفيلسوف الإيطالي، ترغب في الاستثناء، لمد خيوط قمعها، بل هي كدول غربية ديمقراطية، أبعد ما تكون عن القمع، وقد تكون معضلتها، أنها بالغتْ، أو أفرطتْ في إعطاء الحريات على حساب القانون الوضعي.

اعتبر الفيلسوف الفرنسي جان لوك نانسي، وهو صديق لجورجيو أغامبين، أن كتابة الفيلسوف الإيطالي عن وباء كورونا، انتهتْ إلى كونها مُناورة مُضللة، أكثر من كونها تفكيراً سياسياً. مُناورة تهدف إلى تسليط الضوء على الفيلسوف الإيطالي، المُصاب بجنون العَظَمَة.

منذ ثلاثين سنة تقريباً، كان الفيلسوف الفرنسي جان لوك نانسي في وضع اختيار حرج، لإجراء عملية زرع قلب، أو الاستسلام للموت. الفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبين نصح الفيلسوف الفرنسي، بعدم إجراء العملية الجراحية. لو صدّق الفيلسوف الفرنسي جان لوك نانسي نصيحة صديقه، لكان في عداد الموتى منذ عقدين، أو أكثر.

يحكي جان لوك نانسي، البالغ من العمر ٨٠ عاماً، حكايته الاعتراضية، في الرد على صديقه الإيطالي جورجيو أغامبين، ليوضّح له، أن نصيحته بعدم زراعة القلب، كانت خطأ، ولم تكن

مفهومة، وشديدة الاستثناء، قياساً بتشجيع أصدقاء آخرين على إجراء العملية الجراحية. وبعد ثلاثين سنة، يقع الفيلسوف الإيطالي ذاته، في خطأ استثنائي شبيه، وهو تجاهل موت الآلاف، لنصرة حرية لا سقف لها.(١)

نقد العولمة

الفيلسوف السلوفيني الشهير سلافوي جيجيك ردّ على مقال أغامبين الأول، معتبرا أن رد فعل الفيلسوف الإيطالي هو نسخة متشددة من الموقف اليساري الشائع للنظر إلى الذعر والهلع كممارسة سلطوية للضبط والمراقبة والعنصرية.

وتساءل جيجيك مستنكرا: هل من مصلحة السلطات وأصحاب رؤوس الأموال إثارة أزمة اقتصادية عالمية لدعم سلطتهم؟ وأجاب على تساؤله بالقول إن الدول مذعورة ومدركة تماما لعجزها عن السيطرة على الوضع، كما أن هذا الذرع يزعزع ثقة المواطنين في الدولة.

وتابع جيجيك في مقاله بالقول إن الحجر الصحي والإجراءات الحكومية بالفعل تحدّ من حريتنا، لكن التهديد بتفشي الجائحة أدى أيضا لأشكال من التضامن المحلي والدولي، بالإضافة إلى أنه عزز الشعور بالحاجة لمراقبة السلطة نفسها و«إثبات أن ما حققته الصين، يمكن تحقيقه بطرق أكثر ديمقراطية وشفافية»، بحسب مقاله «المراقبة والمعاقبة» المنشور في قسم الصالون الفلسفي بعروض كتب لوس أنجلوس.

وقال جيجيك إن إجراءات مواجهة الجائحة لا يجب أن تختزل في النموذج المعتاد للتحكم والمراقبة الذي تبناه الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو، معتبرا أن اليمين البديل واليسار المزيف يرفضان قبول حقيقة الجائحة على حد سواء، ويقومان بالتنديد بإجراءات مواجهته.

---

(١) مصطفى ذكري: جدل الاستثناء والقاعدة، الأربعاء ١٥ أبريل ٢٠٢٠. وانظر: الترجمة الإنجليزية لمقال بعنوان: «Lo stato d’eccezione provocato da un’ emergenza immotivata »، صدر لأول مرة في الصحيفة الإيطالية Il Manifesto يوم ٢٦ فبراير ٢٠٢٠. ولقد تلقى عدة ردود منها رد الفيلسوف الفرنسي جون لوك نانسيJean-Luc Nancy والفيلسوف الإيطالي روبرتو إسبوزيتو Roberto Esposito وغيرهما، تلاها بعد ذلك رد جورجيو أغامبين. ترجمة جميلة حنيفي
نص المقال في ترجمته الإنجليزية متوفر على الرابط الآتي: http://positionswebsite.org/giorgio-agamben-the-state-of-exception-provoked-by-an-unmotivated-emergency/

واستنكرا مواقف ترامب وأنصاره الذين يتبنون فكرة المؤامرة، وكذلك إصرار بعض اليساريين على اعتبار إجراءات السلطات تشوبها كراهية للأجانب، وأكد جيجيك أن تجنب المصافحة والاختلاط هو شكل من أشكال التضامن اليوم.

في مقالته «المراقبة والمعاقبة» اعتبر فوكو أن السلطة في المجتمع المعاصر تحاكي شكل السلطة التي تراقب بشكل خفي مثل سجن بانوبتيكون (مواقع التواصل الاجتماعي).

واستشهد الفيلسوف السلوفيني برواية الأديب الإيطالي جيوفاني بوكاتشيو «ديكامورون» التي تروي هروب مجموعة من الشبان والشابات إلى فيلا منعزلة خارج فلورنسا الإيطالية هربا من طاعون فتك بسكان المدينة، مقارنا أحداث الرواية بما يحدث حاليا من هروب الأثرياء بطائراتهم الخاصة إلى جزر صغيرة في الكاريبي، بينما يبقى الناس العاديون تحت تهديد العدوى.

ويواصل جيجيك القول إن جائحة كورونا لا تكشف عجز «عولمة السوق» فحسب، وإنما أيضا عجز الشعبوية القومية، معتبرا أن شعار «أميركا أولاً» انتهى إذ لا يمكن إنقاذ أي بلد إلا من خلال التنسيق والتعاون الدولي الذي يحقق بقاءنا وبقاء الجميع.

ولمح جيجيك لتشابه ما يجري مع تعامل سكان العصور الوسطى مع الطاعون، إذ أنكروا ما يجري (مثلما يجري الآن)، ومن ثم أصبحوا غاضبين على حيواتهم أو على الإله، ثم بدؤوا المساومة والاكتئاب، وحتى العربدة والاستمتاع بالملذات، معتبرا أن الحياة ستستمر وربما تكون هناك آثار جانبية جيدة للجائحة مثل كشف الخواء الروحي وخلو حياتنا من المعنى، ودروس البيئة.[1]

رد جورجيو أغامبين على منتقديه

الخوف مُرشد سيّئ، لكنّه يجعلنا نرى العديد من الأمور الّتي تظاهرنا بعدم رؤيتها. الأمر الأوّل الّذي تظهره بجلاء موجة الهلع الّتي شلّت البلد، أنّ مجتمعنا لم يعُد يؤمن بشيء سوى الحياة العارية. بات واضحًا أنّ الإيطاليّين على استعداد للتضحية عمليًّا بكلّ شيء - الظروف

(١) المراقبة والمعاقبة وعواقب كورونا الأخلاقية.. جدل فلاسفة أوروبيين بشأن «حروب الجائحة» ٢٦/ ٣/ ٢٠٢٠ المصدر: الجزيرة - مواقع إلكترونية

الطبيعيّة للحياة، والعلاقات الاجتماعيّة، والعمل، حتّى الصداقات، والمعتقدات الدينيّة والسياسيّة - لتجنّب خطر الإصابة بالمرض. إنّ الحياة العارية وخطر خسارتها، ليست أمرًا يوحّد الناس، إنّما تعميهم وتفرّقهم.

لقد أصبح الناس على درجة عالية من التعوّد على العيش في ظروف أزمات وطوارئ دائمة، حيث لا يبدو أنّهم يلاحظون أنّ حياتهم قد قُلِّصت إلى حالة بيولوجيّة محضة؛ حياة لم تفقد كلّ بُعد اجتماعيّ وسياسيّ فحسب، بل البُعد التعاطفيّ والعاطفيّ أيضًا...

كما في الطاعون الّذي وصفه مانزوني، لا يُنظر إلى الآخرين إلّا مُلوِّثين محتمَلين يجب تحاشيهم بأيّ ثمن، أو على الأقلّ الحفاظ على مسافة منهم أقلّها متر. الموتى - موتانا - ليس لهم حقّ الجنازة، ومن غير الواضح ما الّذي سيحدث لجثامين أحبّائنا. لقد مُحِي إخواننا البشر، ومن الغريب بقاء الكنائس صامتة حول هذه النقطة. ماذا سيكون واقع العلاقات البشريّة في بلد يُعَوَّد - إلى أمد لا يعرفه أحد - على العيش على هذه الشاكلة؟ وأيّ مجتمع ذاك الّذي لا قيمة لديه سوى البقاء؟

الأمر الآخر الّذي تسبّب الوباء في إظهاره بوضوح، وهو ليس أقلّ إزعاجًا من الأوّل، حقيقة تَحَوُّل حالة الاستثناء، وهي حالة بدأت الحكومات بتعويدنا عليها منذ سنين، إلى حالة طبيعيّة بالفعل. لقد سبق أن كان ثمّة أوبئة أكثر خطورة، ولكن لم يفكّر أحد قطّ في إعلان حالة الطوارئ مثل الحاصلة الآن؛ حالة تمنعنا حتّى من الحركة. لقد أصبح الناس على درجة عالية من التعوّد على العيش في ظروف أزمات وطوارئ دائمة، حيث لا يبدو أنّهم يلاحظون أنّ حياتهم قد قُلِّصت إلى حالة بيولوجيّة محضة؛ حياة لم تفقد كلّ بُعد اجتماعيّ وسياسيّ فحسب، بل البُعد التعاطفيّ والعاطفيّ أيضًا. إنّ مجتمعًا يعيش في حالة طوارئ مستمرّة لا يمكنه أن يكون مجتمعًا حرًّا. فعليًّا، نحن نعيش في مجتمع قد ضحّى بالحرّيّة لصالح ما يسمّى «الدواعي الأمنيّة»، وفي النتيجة حكم على نفسه بالعيش في حالة دائمة من الخوف وعدم الأمان.

ليس مفاجِئًا الحديث عن الوباء بلغة الحرب. إنّ التدابير الطارئة تُلزِمنا، في حقيقة الأمر، أن نعيش ظروف منع التجوال. لكنّ الحرب ضدّ عدوّ غير مرئيّ قادر على الاستكانة في أيّ إنسان آخر، إنّما هي الحرب الأكثر عبثيّة من بين الحروب؛ إنّها صدقًا حرب أهليّة، العدوّ ليس في مكان ما في الخارج، إنّه داخلنا.

ليس مفاجِئًا الحديث عن الوباء بلغة الحرب. إنّ التدابير الطارئة تُلزِمنا، في حقيقة الأمر، أن نعيش ظروف منع التجوال. لكنّ الحرب ضدّ عدوّ غير مرئيّ قادر على الاستكانة في أيّ إنسان آخر، إنّما هي الحرب الأكثر عبثيّة من بين الحروب...

ليس الحاضر ما يثير القلق كثيرًا، أو على الأقلّ ليس وحده، و إنّما تداعياته وما سيعقبه. وكما شملت تركة الحروب لزمن السلم طيفًا كاملًا من التقنيّة المشؤومة، من الأسلاك الشائكة وصولًا إلى المفاعلات النوويّة، فمن الوارد تمامًا أيضًا أن تكون، حتّى بعد انتهاء الطارئ الصحّيّ، محاولات للاستمرار بالعديد من التجارب الّتي لم تتمكّن الحكومات من تنفيذها: إمكانيّة بقاء الجامعات والمدارس مغلقة، على أن تكون الحصص والمحاضرات عبر الإنترنت؛ و إمكانيّة وضع نهاية، مرّة واحدة و إلى الأبد، للاجتماعات والتجمّعات الّتي تناقش المسائل السياسيّة والثقافيّة؛ و إمكانيّة أن يكون التواصل فقط عبر الرسائل الرقميّة ما أمكن، و إمكانيّة الاستعاضة بالماكينات عن أيّ تواصل - عدوى - بين البشر.[١]

وفي رده على نقد نظيره السلوفيني جيجيك، قال إن المشكلة ليست في إبداء الرأي حول خطورة المرض و إنما التساؤل عن «العواقب الأخلاقية والسياسية للجائحة»، معتبرا أن المجتمع -بعد موجة الذعر التي شلت البلاد- لم يعد يؤمن بشيء سوى الحياة المجردة.

وأضاف أغامبين -في مقال جديد بعنوان «توضيحات»- أن الإيطاليين أبدوا استعدادا للتضحية بكل شيء بما في ذلك الحياة العادية وعلاقاتهم الاجتماعية والعمل والصداقات والمعتقدات الدينية والسياسية لتلافي خطر الإصابة بعدوى كورونا، وهذا الخطر المشترك لا يوحد الناس (كما أشار جيجيك) و إنما يعميهم و يعزلهم عن بعضهم بعضا؛ إذ ينظر للبشر حاليا على أنهم مصدر عدوى وخطر محتمل لا أكثر، ويجب تجنبهم بأي ثمن.

واستشهد أغامبين برواية الأديب الإيطالي ألساندرو مانزوني الشهيرة «المخطوبون» التي تجري أحداثها في زمن وباء الطاعون الذي ضرب ميلانو عام ١٦٣٠، وتتعرض لجبن البشر ونفاق

(١) نشر جورجيو أغامبين هذه المقالة يوم ١٧ آذار (مارس) ٢٠٢٠، ردًّا على اللغط الّذي أحاط مقالة سابقة له بعنوان «اختراع وباء»، نشرها يوم ٢٦ شباط (فبراير) ٢٠٢٠، حول فايروس كورونا المستجدّ (Covid-19) في إيطاليا- خاصّ فُسْحَة - ثقافيّة فلسطينيّة- ترجمت كارول خوري الردّ عن الإنجليزيّة بموافقة المؤلّف. كارول خوري: مترجمة ومحرّرة، وتدير تحرير مجلّة «Jerusalem Quarterly»، الصادرة عن «مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة».

الأساقفة، وشجاعة بعض الكهنة، وقوة الحب، معتبرا أن الموتى لم يعد لهم الحق في الجنازة وليس واضحا ما الذي سيجري مع الجثث أيضا.

وتابع أغامبين أن مفهوم الجوار قد تم محوّه، واستغرب من بقاء الكنائس صامتة عن ذلك، وتساءل: كيف ستتحول العلاقات البشرية في مجتمع لا قيمة له غير البقاء؟

وفي توكيد على فكرة كتابه، قال أغامبين إن «حالة الاستثناء» التي عوّدتنا عليها الحكومات مؤقتا، أصبحت حالة طبيعية ودائمة حقا، معتبرا أن البشر اعتادوا العيش في ظروف الأزمات الطويلة والطوارئ، لكن ما يجري حاليا من إعلان طوارئ غير مسبوق على الإطلاق.

وأضاف أن البشر تحولوا إلى حالة «بيولوجية بحتة»، وفقدوا البعدين الاجتماعي والسياسي، وكذلك الأبعاد الإنسانية والعاطفية.

وقال أغامبين إن المجتمع الذي يعيش في طوارئ دائمة لا يمكن أن يكون حرًا، مؤكدا أن مجتمعنا المعاصر ضحى بالحرية للأسباب الأمنية، وحكم على نفسه بالعيش في خوف دائم، وأضاف أن «أكثر الحروب عبثية هي الحرب مع عدو يقيم في داخلنا لا بالخارج».[1]

ختاماً

نلحظ أن أغامبين - وإن لم يُصرح بذلك - اعتمد المنهج الجينالوجي في تتبع أصل حالة الاستثناء في التاريخ لفهم وتفسير تجلياتها الحديثة. كما أنه مستمر على خطه الفكري والفلسفي. فالإنسان عند أغامبين الذي يحيا داخل معسكرات الاعتقال أو مخيمات اللاجئين إنما يحيا داخل فضاء من الاستثناء. وهو بالوقت نفسه مستباح.

كما يمكن النظر إلى فلسفة أغامبين باعتبارها إحدى حلقات نقد الحداثة الغربية وما تشكل فيها من منظومات قانونية وسلوكيات سياسية واجتماعية، وكيف أن هذه النتاجات ما هي إلا تطورات لحقت بالسياسة الغربية وأصولها منذ العهود القديمة وحتى المعاصرة منها، فهو يكشف جزءًا من حقيقة الدولة القومية وما تحت قشورها الادعائية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان.

(١) المراقبة والمعاقبة وعواقب كورونا الأخلاقية.. جدل فلاسفة أوروبيين بشأن «حروب الجائحة» ٢٦/ ٣/ ٢٠٢٠ المصدر: الجزيرة - مواقع إلكترونية.

كما يعيد باستمرار تلك التساؤلات القديمة حول (الدولة) ونواياها وأفعالها، وعن ماهية ذلك العقد بينها وبين مواطنيها ومساحات التفويض في استخدام القوة المادية، وعن تعريف وجود الإنسان في داخلها بين حقوق المواطنة وحدود البشرية المحضة.

و يُفهم من فلسفته كذلك قُرب تحول النظم الحالية إلى نُظم شمولية حديثة، لكن أغامبين لا يُفسر لماذا لم تتحول دول مثل الولايات المتحدة إلى الشمولية بالرغم من لجوئها إلى حالة الاستثناء في العديد من سياساتها وخصوصاً الخارجية منها، لكنه يساعد بالطبع في تفسير سلوك أنظمة قمعية مثل تلك النظم الحاكمة لمعظم العالم العربي، كأن الأمر يعتمد على الظروف التي يحيى فيها النظام السياسي، و يشير ذلك إلى بعض الذاتية اللاحقة بالفعل، وهو ما لم يُركز عليه أغامبين في حديثه عن ماهية حالة الاستثناء.

تُعَدُّ حالة الاستثناء من أهم المداخل المفاهيمية لدراسة واقع السلطة في العالم العربي. و يشمل ذلك إقرار عدد من الأنظمة استمرارية حالة الطوارئ بحيث أصبحت تمثل الحالة الطبيعية للدولة، وحياة ملايين العرب داخل مخيمات للاجئين في ظل صراعات تتسم بالديمومة واستخدام أقسى درجات العنف، وأسر ملايين آخرين داخل معتقلات تحكمها حالة الاستثناء سواء مروا في طريقهم إليها بمحاكمات صورية استثنائية أو ألقوا فيها مباشرة على سبيل الاستثناء.

قائمة المصادر والمراجع

١- أغامبين، جورجيو: حالة الاستثناء «الإنسان الحرام»: تأليف، تقديم: جوليانا سكوتو، ترجمة، تحقيق: ناصر إسماعيل - ساري حنفي- الناشر: مدارات للأبحاث والنشر، ٢٠١٥م.

٢- أغامبين، جورجيو: المنبوذ؛ السلطة السيادية والحياة العارية، ترجمة، تحقيق: عبد العزيز العيادي، منشورات الجمل، ٢٠١٧م.

٣- الشيخ، محمد: فكر الحداثة في فكر هيغل، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨م.

٤- الشيخ، محمد: نقد الحداثة في فكر نيتشه، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨م.

٥- فروم، إريك: أزمة التحليل النفسي، ت: طلال عتريسي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٨م.

الأبحاث

١- أبو رحمة، أماني: السلطة الحياتيَّة وسياسات الموت بين فوكو وأغامبين- نشر هذا البحث في مجلة ألباب الصادرة عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود، عدد ١٢، بحث محكم ٠٨ نوفمبر ٢٠١٨.

المقالات

١- الفاهم محمد: الإنسانية تعيش (حالة طوارئ) - الخميس ١٤ مارس ٢٠١٩.

٢- موجز تاريخي عن حالة الاستثناء: جورجيو أجامبن، ترجمة: محمد ضريف: جامعة محمد الخامس/ الرباط.- أبريل ٢٠٢٠.

٣- أماني أبو رحمة: جورجيو أغامبين: الإنسان المستباح والحياة العارية-٢٠١٦م.

٤- أمـاني أبـو رحمة: الحياة العارية ومسـتباحو الدم في المجتمعات المحـاصرة، ٦ مارس ٢٠١٩، موقع TRT عربي.

٥- جاك دريدا قوة القانون: «الأسـاس الخفي للسـلطة» (العنون الاصلى للمحاضرة - المقال)- القانون واسـتبطان العنف - ترجمة: سعيد العليمى-الحوار المتمدن-العدد: ٦٠٤٨ - ٢٠١٨ م.

٦- مصطفى ذكري: جدل الاستثناء والقاعدة، الأربعاء ١٥ أبريل ٢٠٢٠.

٧- الترجمة الإنجليزية لمقال بعنوان: «Lo stato d'eccezione provocato da un' emergenza immotivata»، ترجمة جميلة حنيفي

٨- المراقبـة والمعاقبة وعواقب كورونا الأخلاقية.. جدل فلاسـفة أوروبيين بشـأن «حروب الجائحة» ٢٦/ ٣/ ٢٠٢٠ المصدر: الجزيرة - مواقع إلكترونية

٩- جورجيو أغامبين هذه المقالة يوم ١٧ آذار (مارس) ٢٠٢٠، ردًّا على اللغط الّذي أحاط مقالة سـابقة له بعنوان «اختراع وباء»، نشرها يوم ٢٦ شـباط (فبراير) ٢٠٢٠، حول فايروس كورونا المستجدّ (Covid-19) في إيطاليا- - ترجمة كارول خوري مجلّة «Jerusalem Quarterly»، الصادرة عن «مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة».